T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

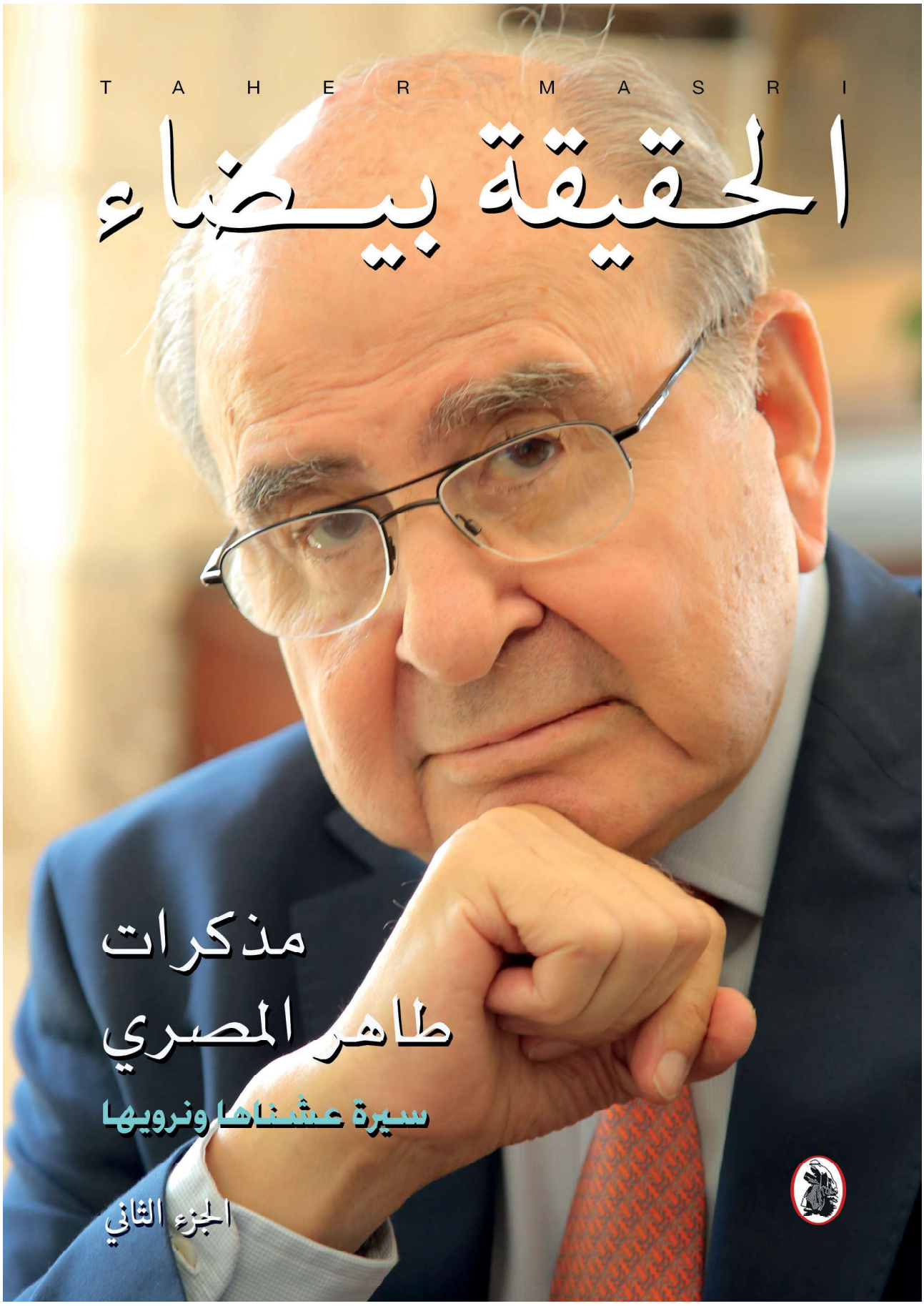

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الخاتمةُ

حتّى لا يصبحَ الآتي أعظمَ (١)

(١) رأيتُ من المناسبِ أن أختمَ مذكّراتي عند الحدِّ الّذي تركتُ فيه المنصبَ الحكوميَّ. ولكنّي لم أرَ بدًّا من إضافةِ هذا المقالِ الّذي نشرَتْهُ لي جريدةُ الغدِ اليوميّةُ الأردنيّةُ بتاريخِ ١٣ كانون الثّاني/ يناير ٢٠٢١، وتناقَلَتْهُ الكثيرُ من المواقعِ الإخباريّةِ الإلكترونيّةِ وعلّقتْ عليه. وبالرّغمِ من أنْ لا علاقةَ مباشرة له بالمذكّراتِ إلا أنه، يعكسُ جانبًا مهمًّا ممّا كنت أدعو وأسعى إليه. ويمكنني القولُ إنّ ما وردَ هنا هو نبراسٌ لِما كنت أروجُ له

«لم يعدْ بالإمكانِ تجاهلُ الزّخمِ الهائلِ من المتغيّراتِ السّياسيّةِ والعلميّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ الّتي تهزُّ العالمَ، ولا إنكارُ تأثيراتِها الجارفةِ. كما لم يعدْ ممكنًا إنكارُ أو تجاهلُ أو حتّى التّقليلُ من مخاطرِ الوضعِ الدّاخليِّ والانهيارِ المتسارعِ للإدارةِ الحكوميّةِ والمجتمعِ سواءً بسواءٍ، ممّا يوجبُ علينا ضرورة التّفكيرِ بجدّيّةٍ في تحديثِ الدّولةِ الأردنيّةِ القائمةِ وتطويرِها وفقَ معطياتِ العلمِ والتّقنيّةِ والتّفكيرِ الحرِّ والمواطنةِ بمفهومِها العادلِ والحديثِ، وذلك اَنطلاقًا من الحقائقِ السّياسيّةِ الجديدةِ التّاليةِ:

١) لم يعدْ في عالمِ اليومِ مكانٌ لأمّةٍ أو لجماعةٍ تعيشُ على «إحسانِ» الأممِ الأخرى. ومعيارُ التّعاونِ بين الأممِ هو المصالحُ المشتركةُ، وليس لنا سوى الاعتمادِ على أنفسِنا وقدراتِ شعبِنا.

٢) إنّ الدّولةَ الأردنيّةَ هي أكبرُ منجزٍ حضاريٍّ للشّعبِ الأردنيِّ، خلال المئةِ عام الماضيةِ: وهي منجزٌ تمّتْ صناعتهُ في ظروفٍ عالميّةٍ وإقليميّةٍ بالغةِ التّعقيدِ والقسوةِ، شملَتْ ثلاثَ حروبٍ عالميّةٍ، هي الأولى والثّانية والباردة، بالإضافةِ إلى ما اَصطُلحَ على تسميتهِ بثوراتِ الرّبيعِ العربيِّ، في العقدِ الأخيرِ، بموجَتَيه الأولى والثّانيةِ.

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحهِ. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتهِ وطاقتهِ، وبنظامهِ السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ والمتحضّرِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه

الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توَّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ واَدّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

٣) لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاَختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

وفي قراءةٍ للمتغيّراتِ، لا بدَّ من الإشارةِ إلى:

أوّلًا) في اللّحظةِ العالميّةِ الرّاهنةِ

ما بين اَنحلالِ المجتمعاتِ والدّولِ، بالقوّةِ من خارجِها، أو بالفشلِ من داخلِها، أتتْ إدارةٌ أميركيّةٌ، غيرُ مسبوقةٍ في تهوّرِها واَنحيازِها ومغامرتِها، برؤيةٍ مختلفةٍ لإدارةِ سياساتِ القوّةِ الأعظمِ في منطقتِنا، وبتوافقاتٍ مع بعضِ دولِ الإقليمِ النّافذةِ. وهي سياساتٌ تمسُّ مستقبلَ الأردنيّين والفلسطينيّين ومصائرَهم، ومن دون قدرةِ الدّولِ والأفرادِ الفاعلةِ على التّأثيرِ في تلك السّياساتِ. هذا بالإضافةِ إلى ما فرضتْهُ جائحةُ كورونا من تحدّياتٍ على جميعِ

الدّولِ والمجتمعاتِ، بدءًا من تحدّياتِ أنظمةِ الرّعايةِ والحمايةِ الصّحّيّةِ وصولًا إلى تحديّاتِ الاقتصادِ والأسواقِ والرّكودِ وأزمةِ البطالةِ التّقليديّةِ المتزايدةِ.

* في حُمّى التّسارعِ الغربيِّ، لممارسةِ الضّغوطِ، وفرضِ «نظام شرق أوسطيّ»، فإنّ القوى الغربيّةَ المهيمنةَ أغفلتِ اليقينَ الثّقافيَّ والدّينيَّ العميقَ، بإصرارِها على حضورٍ بارزٍ وقياديٍّ لـ«إسرائيل»، في النّظامِ المأمولِ. ولم يُسعفِ الإداراتِ الأميركيّةَ المتعاقبةَ، تسريعُ وتيرةِ محاولاتِها حلَّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، كيفما اتّفقَ. ذلك أنّ العقدةَ «السّياسيّة اليهوديّة»، ومضامينَ اَستغلالِ المشروعِ الصّهيونيِّ لها، تركتْ في وجدانِ المنطقةِ رواسبَ وتراكماتٍ، يصعبُ التّخلّصُ منها، حتّى بحلٍّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وعلى نحوٍ شبهِ عادلٍ، كما يأملُ البعضُ...

ومن الضّروريِّ التّأنّي في اَستيعابِ حجمِ التّطوّراتِ والتّغيّراتِ الّتي تلفُّ العالمَ اليوم، خاصّةً بين القوى العظمى ومراكزِ صنعِ القرارِ فيه. فالولاياتُ المتّحدةُ لم تعدْ تجلسُ على قمّةِ العالمِ وحدَها، بل هي تأخذُ مكانَها تدريجيًّا لتكون بين اللّاعبين الدّوليّين، ذلك أنّ العالمَ لم يعدْ يثقُ بتعهّداتِ الولاياتِ المتّحدةِ ولا بالتزاماتِها. كما إنّ تغيّرَ القيادةِ السّياسيّةِ فيها سوف يؤدّي إلى إعادةِ النّظرِ في سياساتٍ أميركيّةٍ أساسيّةٍ قد تفتحُ أبوابَ حلولٍ مقبولةٍ، وفي مصلحةِ الأردنّ وفلسطين معًا، بشكلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ. وعلينا أن نأخذَ هذا بعينِ الاعتبارِ عند التّعاملِ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ وإسرائيل والدّولِ العربيّةِ المُطبّعةِ ومع الولاياتِ المتّحدةِ.

* لم نعِي بعدُ حجمَ التّغييرِ الهائلِ الّذي يجري هذه الأيّام في دولِنا ومجتمعاتِنا وعلى إقليمِنا وثوابتِنا. فقرارُ بعضِ الدّولِ العربيّةِ الاعترافَ بإسرائيل وتطبيعَ

العلاقاتِ معها، في صفقةٍ غيرِ متوازنةٍ، ومن دون أيّةِ شروطٍ أو إسهامٍ في إنهاءِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ ووضعِ القدسِ الشّريفِ؛ كلّ ذلك أحدثَ هزّةً قويّةً سوف تتفاوتُ تداعياتُها في بلادِنا بين دولةٍ وأخرى. وبشكلٍ عامٍّ، فإنَّ فكَّ الارتباطِ بالقدس والقضيّةِ الفلسطينيّةِ وتسليمَها إلى إسرائيل هو أمرٌ لن يمرَّ ببساطةٍ، حتّى لو بدا اليوم وكأنّه أمرٌ مقبولٌ. ونحن، في الأردنّ، كنّا وسنبقى في عينِ الحدثِ في كلِّ الأحوالِ.

ثانيًا) في اللّحظةِ الإقليميّةِ والعربيّةِ الرّاهنةِ

* على الرّغمِ من أنَّ المنطقةَ سوف تسيرُ نحو مصالحاتٍ وتسوياتٍ بعد سقوطِ ترامب وعودةِ الدّيمقراطيّين إلى الحكم، فإنّ الاستقطاباتِ الحاليّةَ ستستمرُّ، وستتواصلُ الصّراعاتُ، الّتي ستأخذُ شكلَ محاورَ إقليميّةٍ تتغيّرُ بوتيرةٍ متسارعةٍ، وتنخرطُ فيها وتدعمُها قوًى عالميّةٌ: فهناك المحورُ التّركيُّ وما يتبعهُ من تحالفاتٍ عربيّةٍ مواليةٍ ومعارضةٍ له، وهناك المحورُ الإيرانيُّ وما يتبعهُ من دولٍ وقوًى. وتنفتحُ المنطقةُ على محورٍ جديدٍ يتمثّلُ في تحالفٍ علنيٍّ بين إسرائيل ودولٍ عربيّةٍ. هو محورٌ سيزيدُ من خلطِ أحوالِ المنطقةِ وتعقيداتِها المعقّدةِ أصلًا. وهو وضعٌ إقليميٌّ يؤكّدُ الحاجةَ الماسّةَ لبلادِنا ودولتِنا للتّغلّبِ على تجاذباتهِ الحادّةِ بين أولئك الفرقاءِ المتناحرين. بمعنى أن نبتكرَ معادلةً قابلةً للحياةِ والاستمرارِ، كأنْ يصبحَ الأردنّ بلدًا مُحايدًا سياسيًّا مثلًا، أو على الأقلِّ أن ينأى بنفسهِ عن تلك الصّراعاتِ الطّاحنةِ، أي أن نخلقَ لأنفسِنا أوضاعًا ومكانةً جديدةً ربّما تكون غيرَ تقليديّةٍ، وبفلسفةٍ جديدةٍ جوهرُها ضرورةُ الاستمرارِ. فالحاجةُ أمُّ الاختراعِ.

* في بابِ تسميةِ الأشياءِ بأسمائِها، لا بدّ من الاعترافِ بتفكّكِ مركزِ صناعةِ القرارِ العربيِّ و«اَنفراطه»، سواء أكان ذلك على مستوى الجامعةِ العربيّةِ، أم على مستوى دُولِ «المركز أو المحور» العربيّةِ، القادرةِ على صناعةِ القرارِ العربيِّ، تجاه قضايا المنطقةِ. ومع هذه التّطوراتِ، تراجعتْ مكانةُ القضيّةِ الفلسطينيّةِ (عند الحكومات)، وأصبحت إثارتُها نوعًا من الرّوتين، وبقي الأردنّ هو الوحيدُ المتمسّكُ بجَمرِ القضيّةِ، ممّا أدّى إلى زيادةِ المخاطرِ والضّغوطِ عليه.

* في المرحلةِ التّاليةِ لِكَسرِ وجودِ الدُّولِ المركزيّةِ، وخَلخَلَةِ التّركيبِ والنّسيجِ الاجتماعيِّ لِشعوبِ المنطقةِ العربيّةِ ومجتمعاتِها، آن أوانُ اَنحلالِ جغرافيّةِ تلك الدّولِ ومجاميعِها البشريّةِ أو اَنفجارِها. وهي عمليّةٌ لا تستطيعُ الدّولُ، في العصرِ الحاليِّ، اَحتمالَها أو تبنّيها، مهما بلغتْ من العنصريّةِ والتّمييزِ. فكان لا بُدّ من وجودِ جماعاتٍ «غامضة»، لِتنفيذِ المهمّةِ الأقذرِ في زَمننا هذا: داعش ومثيلاتها... وهناك مَن يعملُ على دفعِ الأردنّ كي يصلَ إلى هذه الحالةِ.

اِستنادًا إلى ما سَبَق: حولَ أحوالِ إقليمِنا العامّةِ، فإنّ اللّحظةَ الرّاهنةَ ربّما تكون هي آخرُ حلقاتِ اَنحلالِ شكلِ الدّولةِ المعروفِ في المشرقِ العربيِّ. بل ربّما سيُواصلُ عِقدُ المَشرقِ، الّذي اَنتظَمَ، منذ الحربِ الكونيّةِ الأولى، اَنفجاراتِهِ واَنحلالاتِهِ المتواليةَ، لِيَنفتحَ بعدَها المشرقُ على فراغٍ مخيفٍ...

* علينا الإقرارُ، بأنّه في كلِّ الأمكنةِ، لم تنجحِ العروبةُ، وبكلِّ أشكالِها السّياسيّةِ المستخدَمةِ، في بناءِ «مُتّحَدٍ سياسيٍّ...»، على الرّغمِ من وجاهتِها وواقعيّتِها، فكرةً وحاجةً. ولا قيمةَ سياسيّةً أو تاريخيّةً، لمبرِّري الفشلِ السياسيِّ لفكرةِ العروبةِ، بالتّآمرِ وإسرائيل والضّغوطِ الغربيّةِ، فذلك موجودٌ كتحدّياتٍ، أمام أيِّ نهوضٍ للأممِ.

* فَشِلنا، كعربٍ، في أن نكون مُجتمعين... وما بعدَ الفشلِ تأتي، عادةً، اَستحقاقاتُهُ، ومنها الانحلالُ لصالحِ الأقوى، أو لصالحِ سياساتِهِ، مُرغَمين أو مُجبَرين.

* في قراءةِ الأحوالِ العربيّةِ، تتبدّى بشكلٍ جليٍّ فداحةُ العَجزِ العربيِّ، وكارثيّةُ اللّحظةِ الرّاهنةِ، فتعدّدُ الأزماتِ والمشكلاتِ العربيّةِ المتفاقمةِ، وأولويّةُ وضرورةُ معالجتِها، بل ووصولُها إلى مستوياتٍ كارثيّةٍ غيرِ مسبوقةٍ، تتجاوزُ في خطورتِها التّهديداتِ التّقليديّةَ للأمنَين الوطنيِّ والقوميِّ العربيَّين؛ بل ووصول تلك الكوارثِ إلى مرحلةِ تهديدِ الوجودِ العربيِّ برمّتِهِ، ككياناتٍ ودولٍ ذاتِ سيادةٍ تقليديّةٍ، كما كان معروفًا طوالَ النّصفِ الثّاني من القرنِ العشرين. وقد لا يكون مبالغةً القولُ: بأنّ الوجودَ الجماعيَّ السّياسيَّ العربيَّ وصلَ إلى حافةِ التّبدّدِ والتّلاشي، إن لم يقيّضِ الله لهذه الأمّةِ شيئًا من حضورِ حكمةِ بعضِ أبنائِها وعقولِهم ورؤاهم، لتدارُكِ ما يمكنُ تداركُهُ، قبل أن يسبقَ سيفُ التّلاشي عَذلَ التّدارك ورأبِ الصّدعِ والإصلاحِ، سواء في العلاقاتِ البينيّةِ العربيّةِ، أو في أسبابِ تفاقمِ كلِّ كارثةٍ على حدة. وهو ما يتمثّلُ في العجزِ والانهيارِ الذّاتيِّ الّذي تمارسهُ المؤسّساتُ الإقليميّةُ العربيّةُ الجامعةُ للعربِ طوال العقودِ الماضيةِ، من جامعةِ الدّولِ العربيّةِ ومؤسّساتِها العديدةِ، إلى مجلسِ التّعاونِ العربيِّ الخليجيِّ ومؤسّساتِهِ.

* من المؤسفِ والمحزنِ، أنّ الإنكارَ في الحياةِ العامّةِ العربيّةِ، سياسيًّا واَقتصاديًّا واَجتماعيًّا، أصبح هو السّائدُ. على الرّغمِ من أنّ الإقرارَ بالواقعِ كما هو معروفٌ، والتّعاطي معه بجدّيّةٍ وصدقٍ، هو أوّلُ السّياسةِ النّاجحةِ، وأوّلُ الحلولِ المنتجةِ أيضًا. وهو ما يؤكّدُهُ واقعُ حياةِ النّاسِ اليوم، حيث

المعلوماتُ والأفعالُ والأقوالُ أصبحت متاحةً لكلِّ النّاسِ، بالتّقنيّاتِ الحديثةِ.

ثالثًا) في اللّحظةِ الأردنيّةِ الرّاهنةِ

* إنّ اَنفتاحَ الخليجِ العربيِّ الجديدِ على إسرائيل يصنعُ حقائقَ سياسيّةً مختلفةً تمامًا على أرضِ واقعِنا والمنطقةِ. وهي تتحوّلُ إلى حقائقَ هي في صلبِ الدّورِ التّاريخيِّ للدّولةِ الأردنيّةِ ومصالحِها الاستراتيجيّةِ، بل ويسحبُ منها، على المدى القريبِ والمتوسّطِ، اَمتيازًا إستراتيجيًا بالغَ الأهمّيّةِ، سواء بالنّسبةِ إلى مصيرِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ ومخرجاتِها، أو بالنّسبةِ إلى دورِ الأردنّ في أيِّ نظامٍ أمنٍ إقليميٍّ سترسو عليه المنطقةُ، هذا فضلًا عمّا سنخسرُهُ جرّاءَ تهميشِ قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، ونحن المضيفُ الأكبرُ لهم، وتكوينُنا الاجتماعيُّ والاقتصاديُّ وثيقُ الارتباطِ بمصيرِهم.

فهذا الانفتاحُ والتّطبيعُ ستمتدُّ مفاعيلُ تأثيرِهِ إلى تغييرٍ في صميمِ الواقعِ العربيِّ والإسلاميِّ. ما يعني تغييرًا جوهريًّا في صلبِ وجودِ وتشكيلِ تلك المجتمعاتِ، في شكلِها المعروفِ منذ العهدةِ العمريّةِ. ولعلَّ أبرزَ الدّلائلِ الملموسةِ على ذلك هو قانونُ يهوديّةِ الدّولةِ وترسيخُ أنّ القدسَ عاصمةٌ لإسرائيل. ناهيك عمّا سيتمُّ من اَستحواذٍ على مصادرِ الثّروةِ والاستثماراتِ العربيّةِ التّقليديّةِ والمستحدثةِ، وبالتّالي الإمساك برؤوسِ الأموالِ العربيّةِ. فالقدس، الّتي سلّمَها المسيحيُّ صفرونيوس إلى خليفةِ المسلمين عمر بن الخطّاب، واَحتلّها اليهوديُّ من المسلمِ، ها نحن نرى اليوم ذلك العربيَّ المسلمَ يعترفُ ويباركُ لليهوديِّ هذا العدوانَ.

* لا أحدَ ينكرُ أنَّ واقعَ أحوالِنا الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والإداريّةِ والسّياسيّةِ هو في تراجعٍ مستمرٍّ. الأمرُ الّذي حَدا بالقيادةِ السّياسيّةِ، مُمَثّلةً بجلالةِ الملكِ عبد الله الثّاني، إلى التّدخّلِ المباشرِ مرارًا، وإلى تشكيلِ العديدِ من اللّجانِ المتخصّصةِ لكشفِ الأخطاءِ وإصلاحِ الأحوالِ. ولعلّ أهمَّ تلك المحاولاتِ الشّاهدةِ، وأنضجَها، هي الأوراقُ النّقاشيّةُ الملكيّةُ السّبعُ، الّتي تعتبرُ معجمَ الإصلاحِ الشّاملِ في الأردنّ وشيفرتَهُ.
* هنالك هواجسُ مُحقّةٌ، تستندُ إلى سيولةِ الإقليمِ الجيوسياسيّةِ، بالإضافةِ إلى أشكالِ الثّقةِ السّياسيّةِ المفقودةِ، بين النُّخبِ السّياسيّةِ المحلّيّةِ نفسِها، إضافةً إلى الشّكلِ التّاريخيِّ المُروّعِ للتّأثيراتِ الخارجيّةِ. ومع شديدِ الأسفِ، فإنّ تلك الهواجسَ تزدادُ اتّساعًا وحضورًا، بتردّي الظّروفِ المعيشيّةِ لشرائحَ واسعةٍ من المواطنين. في حين أنّ اللّحظةَ الإقليميّةَ الرّاهنةَ ومخاطرَها تستدعي أوسعَ تماسكٍ داخليٍّ واَلتفافٍ، حولَ مصالحِ الوطنِ العليا، ونظامِهِ السّياسيِّ. ومهمّةُ صناعةِ ذلك تبدأُ وتنتهي عند الخطابِ والممارسةِ السّياسيّةِ الحكوميّةِ.

رابعًا) أفكارٌ مُقترحةٌ للتّحديثِ والحوارِ

بناءً على ما سبقَ، فإنّني أرى أنّ مبادرةً خلّاقةً وجريئةً، لمواجهةِ تلك التّحوّلاتِ والتّحدّياتِ، باتت ضرورةً. وفي هذا السّياقِ، أقدّمُ هذه الأفكارَ، كنواةٍ أوّليّةٍ، لمشروعِ حوارٍ وطنيٍّ عامٍّ، نحو المبادرةِ المنشودةِ.

وهنا أقترحُ إنتاجَ إعلانٍ تاريخيٍّ وتطويرَه، ويقومُ جلالةُ الملكِ، رأسُ الدّولةِ، بإشهارِهِ في مئويّةِ الدّولةِ: يُعلنُ فيه البدءَ بمحطّةٍ فارقةٍ تحتوي الجميعَ،

بأفكارِهم واَختلافاتِهم. محطّةٌ تستندُ إلى:

١) إنتاجٍ حداثيٍّ للمجتمعِ والدّولةِ ومؤسّساتِهما وتعريفِه، اَستنادًا إلى ترسيخِ مبادئِ العدالةِ وحرّيّةِ الرّأي والتّعبيرِ وتعزيزِها، وتمكينِ التّكنولوجيا والحداثةِ في الحياةِ العامّةِ، تطبيقًا وممارسةً وأنظمةً وتعليماتٍ؛ وإطلاقِ حوارٍ عامٍّ حول «تعزيزِ مفهومِ المواطنةِ وتمكينِه، مُجتمعًا ودولةً»، وذلك اَنطلاقًا من تكثيفِ العناصرِ الأساسيّةِ في أوراقِ الملكِ النّقاشيّةِ السّبعِ: بما يؤدّي إلى اَستعادةِ الدّورِ المُبادرِ والمختلفِ والحداثيِّ للدّولةِ والمجتمعِ الأردنيِّ في محيطِه الإقليميِّ والعالميِّ.

٢) يكونُ قوامُ هذا الإعلانِ التّاريخيِّ اَلتقاطُ لحظةِ تحوّلٍ تاريخيّةٍ جذريّةٍ، في زمنٍ عربيٍّ عنيفٍ ومتغيّرٍ بوتيرةٍ عاليةٍ. وذلك بهدفِ إحالةِ العُنفِ الكامنِ في تلك اللّحظةِ إلى آليّاتِ تغييرٍ، مُنظّمةٍ ومتحضّرةٍ، حقيقيّةٍ. تُرافقُها سِعةُ صدرٍ سياسيٍّ بالغةِ الحكمةِ، تنعكسُ آليّةً سياسيّةً، بإطلاقِ مشروعٍ تاريخيٍّ للتّحديثِ والإصلاحِ، على نحوٍ يتضمّنُ إعادةَ تأكيدِ الذّاتِ الجامعةِ في إقليمٍ وعالمٍ متغيّرَين. مشروعٌ تكون مهمّتهُ الرّئيسيّةُ العبورَ بالبلادِ إلى برِّ أمانٍ جديدٍ، واَستعادةَ الوجودِ والدّورِ المبادرِ للدّولةِ الأردنيّةِ في محيطِها العربيِّ بشكلٍ عامٍّ، والخليجيِّ العربيِّ على وجهِ الخصوصِ.

٣) وفي تلك المحطّةِ، إعلانٌ لتجديدٍ وإصلاحٍ جوهريَّين، يُعليان من شأنِ المفهومِ وقيمتِه، بعدَ أن جرى اَستهلاكُهُ كثيرًا في الخطابِ السّياسيِّ العربيِّ الدّاخليِّ العامِّ. ذلك أنّ نموذجَ بنيةِ تكوينِ الدّولةِ والنّظامِ السّياسيِّ، في بلادِنا مختلفةٌ كثيرًا. فعلى سبيلِ المثالِ لا الحصرِ، كانت هناك مسافةٌ ومساحةٌ ينبغي أن تبقى دومًا واضحةً في الخطابِ العامِّ وفي وعي المواطنِ ما بين خطاباتِ

الحكوماتِ الأردنيّةِ وخطابِ الدّولةِ، في كلِّ مراحلِها. وهي تلك المساحةُ، الّتي تُمَكِّنُ من إحالةِ الأخطاءِ في الإدارةِ والسّياساتِ إليها، بما في ذلك الاجتهاداتُ والمبادراتُ الفرديّةُ للسّياسيّين. وتلك مسألةٌ بالغةُ الحساسيّةِ والدّقّةِ والأهمّيّةِ، ومن المهمِّ إعادةُ تكشيفِها وإبرازِها وتظهيرِها، والتّأكيدُ عليها في الخطابِ العامِّ وفي خطابِ الدّولةِ الموجّهِ لعامّةِ النّاسِ: بأنّ الدّولةَ ممثّلةٌ بنظامِها السّياسيِّ وبجلالةِ الملكِ منزّهان عن الانخراطِ اليوميِّ في أداءِ الحكوماتِ الّذي يحتملُ الصّوابَ والخطأَ. وتكريسُ فكرةِ تحريمِ الاختباءِ خلفَ جلالةِ الملكِ في الخطابِ الحكوميِّ للحكوماتِ والوزراءِ وشخصيّاتِ الدّولةِ على كافّةِ مستوياتِهم. فهيبةُ الملكِ والثّقةُ به عنصران بالِغَا الأهمّيّةِ في أمنِ وسلامةِ الاستقرارِ الوطنيِّ، وهما من صُلبِ الدّستورِ الأردنيِّ وروحِهِ وفلسفتِهِ.

* من مسؤوليّةِ الدّولةِ وواجبِها، وحدَها، ومن خلال حكوماتِها، أن تبتكرَ وسائلَ خلّاقةً وحقيقيّةً للإصلاحِ الحقيقيِّ المنشودِ. وأوّلُ الإصلاحِ هو المصارحةُ والصّدقُ والمكاشفةُ.

من هنا، تأتي ضروراتُ البحثِ للوطنِ الأردنيِّ عن خياراتِ تجديدٍ آمنةٍ، في زمنِ سيولةِ المجتمعاتِ والدّولِ والكياناتِ.

وفي عناصرِ ذلك المشروعِ، أقترحُ ما يلي:

١) إعادةُ إنتاجِ مفاهيمَ معاصرةٍ لفكرةِ الثّورةِ العربيّةِ الكبرى وتعريفُها، كفكرةِ مؤسِّسةٍ للدّولةِ الأردنيّةِ الحديثةِ.

إذ لا بدّ من إعادةِ التّأكيدِ في الخطابِ العامِّ، بوسائلَ مختلفةٍ، على أنّ آباءَنا وأجدادَنا صنعوا وطنًا عربيًّا أردنيًّا، في هذه البلادِ، خلال المئةِ عامٍ الماضيةِ، أساسُهُ الدّولةُ الوطنيّةُ التّوّاقةُ إلى دولةٍ عربيّةٍ واحدةٍ، منطلقةٍ

من فكرةِ وآمالِ وطموحاتِ الثّورةِ العربيّةِ الكبرى، الّتي أجهضتِ القوى العظمى المنتصرةَ، آنذاك، إمكانيّةَ تحقيقِها كواقعٍ على الأرضِ. فالانسجامُ المجتمعيُّ الموجودُ يؤكّدُ أنّنا كلُّنا أردنيّون، ولا فضلَ لأحدنا على الآخرِ، إلّا بمقدارِ تقديمِه للمصلحةِ العامّةِ في حياتِه ومواقفِه. إذ لا جماعةَ سياديّةً أو غيرَ سياديّةٍ، في هذا الوطنِ الأردنيِّ النّبيلِ، بل ثمّةَ مواطنون أفرادٌ، متساوون أمام القانونِ والدّستورِ.

* واليوم... وكما نعرفُ جميعًا، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، المُكافحَ بكافّةِ فئاتِه، يعُضُّ، بالمُهَجِ والنّواجذِ، وبكلّ ما يستطيعُ الوصولَ إليه سبيلًا، على أهمِّ إنجازاتِه المعاصرةِ: دولتهُ الأردنيّةُ وهويّتُها العربيّةُ الرّاسخةُ والأصيلةُ، وهو ما ينبغي تعظيمهُ، وتطويرُ مسألةِ الإحساسِ الوطنيِّ العامِّ به. فحتّى حين اَنفجرتْ مشكلاتُهُ المتعدّدةُ وتعاظمتْ، في نيسان من العام ١٩٨٩، فإنّ هذا الشّعبَ وقيادَتَهُ، لم يجدا أمامَهما سوى التّوافقِ على اَبتكارِ صيغةِ إبداعٍ لمؤتمرٍ وطنيٍّ عامٍّ، أعادوا فيه تجديدَ عقدِهم الاجتماعيِّ الخالدِ، وتحديثَهُ، من خلال الميثاقِ الوطنيِّ لعام ١٩٩٠. ذلك الميثاقُ الّذي جرى وَأدُهُ، وتعطيلُ مفاعيلِه، وإطفاءُ روحِ الدّيمقراطيّةِ والمشاركةِ الشّعبيّةِ وَوَهجِها، الّتي كانت روحَهُ وعمودَهُ الفقريَّ السّياسيَّ.

٢) إعادةُ إنتاجٍ وتعريفٌ حداثيٌّ للمجتمعِ والدّولةِ من المعروفِ أنّه لا تخلو دولةٌ من اَختلافٍ وتفاوتٍ، بين الفئاتِ والشّرائحِ والطّبقاتِ المكوّنةِ لمجتمعِها، وهو ما يمكن تسميتُهُ بالتّعدّديّةِ المجتمعيّةِ. ويعتمدُ اَستقرارُ الدّولةِ وأمنُها واَزدهارُها الاقتصاديُّ إلى حدٍّ بعيدٍ على الطّريقةِ الّتي تديرُ بها الدّولةُ تلك الاختلافاتِ والفروقاتِ. ولعلّ الأفضلَ والأنجحَ للتّعاملِ مع هذا التّنوّعِ هو

من خلال التّفاعلِ الّذي يمكنُ أن يتمَّ خلال مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ الوطنيّةِ الدّيمقراطيّةِ، بفتحِ حواراتٍ حرّةٍ وجريئةٍ بين المكوّناتِ الثّقافيّةِ لفئاتِ المجتمعِ.

٣) إطلاقُ حوارٍ وطنيٍّ عامٍّ ومسؤولٍ حول «الذّاتِ الأردنيّةِ، مجتمعًا ودولةً». تحتوي الثّقافةُ السّياسيّةُ الأردنيّةُ العامّةُ على مجموعةٍ لا يُستهان بها من الثّغراتِ السّياسيّةِ والتّاريخيّةِ، ممّا يتطلّبُ إنتاجَ سرديّةٍ تاريخيّةٍ وثقافيّةٍ، محكمةٍ وواقعيّةٍ وحقيقيّةٍ، لمحطّاتِ التّكوّنِ الحديثِ للمجتمعِ والدّولةِ الأردنيّةِ. سرديّةٌ عصريّةٌ ومتسامحةٌ لتكون نبراسًا للأجيالِ القادمةِ وللمجتمعِ والدّولةِ في مسيرةِ الأردنّ القادمةِ.

سرديةٌ أساسُها إعادةُ تعريفٍ حديثٍ لأبرزِ محطّاتِ ومراحلِ تكوُّنِ الدّولةِ الأردنيّةِ وتطوّرِها، وصولًا إلى إنتاجِ اَعتزازٍ وإعلانٍ جامعٍ للأردنيّين، قوامُهُ يقينٌ جامعٌ يقولُ:

«نحنُ أبناءَ الشّعبِ الأردنيِّ، الرّاسخين في الزّمانِ والمكانِ، معنيّون بتجديدِ إعلانِنا عن هويّتِنا الأردنيّةِ الأصيلةِ، بكلِّ مكوّناتِها الدّستوريّةِ، المتحضّرةِ والحديثةِ، وعن حقِّنا وجدارةِ حضورِنا في أرضِنا ودولتِنا، الّتي تحملُ اَسمَ «المملكة الأردنيّة الهاشميّة»، ونحن مستعدّون للدّفاعِ عنها، بكلّ ما مَنَحَنا الله من عزمٍ وإرادةٍ وتصميمٍ، ضدَّ كلِّ محاولاتِ المساسِ بِها أو بِنا، في العيشِ والهويّةِ والاجتماعِ والسّياسةِ».

٤) وضعُ خططٍ وبرامجَ لاستعادةِ الدّورِ المُبادرِ والمُتجدّدِ والحداثيِّ للدّولةِ والمجتمعِ الأردنيَّين في محيطِهما الإقليميِّ والعالميِّ كوننا جزءًا من الأمّةِ العربيّةِ.

إنّ إعادةَ إنتاجِ نهجٍ جديدٍ ومختلفٍ هو أمرٌ بالغُ الأهمّيّةِ. نَهجٌ يُزرَع بيدٍ ملكيّةٍ، ويعملُ على تغييرٍ جوهريٍّ، وتحديثِ البلادِ، ليس بالمظهرِ الماديِّ فحسب، بل بمفهومٍ عميقٍ لمعاني الانتماءِ، وسيادةِ القانونِ، والنّزاهةِ، والمواطنةِ، وتكافؤِ الفرصِ، والتّقنيّةِ والحداثةِ، الّتي تتجاوزُ كلَّ قديمٍ سلبيٍّ وتعيدُ إنتاجَ وتطويرَ كلِّ أصيلٍ مفيدٍ وإيجابيٍّ، ومهما اَحتاجَ ذلك من تعديلاتٍ في قوانينِ البلادِ الأساسيّةِ.

إنّ معاني اَستمرارِ الوجودِ المستقلِّ العميقةَ ومضامينَه، تُحتّمُ التّفكيرَ الجادَّ بكيفيّةِ صيانةِ وجودِ الدّولةِ واَستقلالِها وتعزيزِ وسائلِ اَستمرارِها، وتطويرِ أدواتِ بقائِها، في عالمٍ رَخوٍ، لم يَعُد أحدٌ فيه يحمي أحدًا. عالَمٌ تتداعى فيه دولٌ ومجتمعاتٌ وكياناتٌ كبرى، فضلًا عمّا يجاورُنا من مخاطرَ مصيريّةٍ متصاعدةٍ. ولعلّ إعادةَ صيانةِ الحرّيّاتِ العامّةِ، والإعلاءَ من قيمةِ ما تمَّ اَنتهاكُهُ منها، هو أهمُّ أشكالِ التّحصينِ الدّاخليِّ للدّولةِ والنّظامِ، ضدَّ كلِّ المخاطرِ.

* وبتكثيفٍ شديدٍ، فإنّني أرى أنّ مشروعَ التّحديثِ والتّطويرِ الممكنِ، للدّولةِ وللمجتمعِ، كي نتمكّنَ من البقاءِ في هذا العالمِ بأمواجِهِ العاتيةِ والمتلاطمةِ اليوم، يتلّخصُ فيما يلي:

- إطلاقُ حوارٍ وطنيٍّ مؤسّسيٍّ عامٍّ، يستعيدُ ثقةَ النّاسِ، من خلال التّأسيسِ لمئويّةٍ ثانيةٍ، تُعظّمُ ما تمّ إنجازهُ، وتستخلصُ العبرَ من أخطاءِ الماضي وعثراتِهِ، من خلال الإقرارِ بها وبأسبابِها وليس إنكارها، بما يصنعُ أوسعَ قاعدةٍ وطنيّةٍ عامّةٍ للتّوافقِ والتّلاقي والتّقاطعِ على مهمّاتِ وتحدّياتِ المرحلةِ العصيبةِ القادمةِ.

- تفعيلُ مؤسّساتِ الدّولةِ الدّستوريّةِ، وإشراكُ الرّأي العامِّ الأردنيِّ في صناعةِ رؤيةِ مؤسّساتِ الدّولةِ لحمايةِ وصيانةِ أمننا ومصالحِنا في مواجهةِ المتغيّراتِ المصيريّةِ في الإقليمِ والعالمِ، بمعنى أن تتمَّ ورشةُ التّحديثِ والتّطويرِ والتّجديدِ من خلال مؤسّساتِ الدّولةِ الدّستوريّةِ وبإشرافِها، ما يمنحُها زخمًا جديدًا وقيمةً مضافةً.
- الاحتكامُ، في الرّؤيا والتّخطيطِ والتّفكيرِ، إلى واقعِ مصالحِنا ومواردِنا، الحاليّةِ والمنظورةِ، المادّيّةِ والبشريّةِ الذّاتيّةِ، في صناعةِ الخططِ والبرامجِ الاقتصاديّةِ، وخصوصًا مواردَ شبابِنا البشرّيّةَ، ومعارفَهم وخبراتِهم العلميّةَ، وما تتيحهُ التّقنيّةُ الحديثةُ من آفاقِ اَشتباكٍ، غيرِ محدودةٍ، مع اَقتصاداتِ العالمِ، وفي مقدّمةِ ذلك، القيامُ بمراجعاتٍ اَقتصاديّةٍ أساسيّةٍ، تركّزُ على إمكاناتِنا الذّاتيّةِ، وإعادةِ اَكتشافِها وتفعيلِها، وفي طليعتِها مواردُنا البشريّةُ الشّابّةُ؛ والتّأسيسُ لتحوّلٍ تدريجيٍّ إلى اَقتصادِ خدماتٍ فعليٍّ يستندُ إلى الإنسانِ والطّاقةِ البشريّةِ، بما يحملُهُ ذلك من قيمةٍ مضافةٍ للاقتصادِ الأردنيِّ، وذلك لاعتمادهِ على الواردِ البشريّةِ الذّاتيّةِ الّتي نمتلكُها، وهو ما يشملُ إعادةَ التّخطيطِ لقضيّةِ العمالةِ الوافدةِ والظّروفِ الجديدةِ الّتي فَرضتْها المتغيّراتُ على اَقتصاداتِ المجتمعاتِ والدّولِ في المنطقةِ العربيّةِ.
- سياسيًّا واَقتصاديًّا واَجتماعيًّا، وأثناءَ التّخطيطِ لكلِّ ما سبقَ، لا بدّ من الإقرارِ بحقائقِ الواقعِ السّياسيِّ الجديدةِ كما هي، ورفضِ ما يُرادُ فرضهُ قسرًا على بلادِنا الأردنيّةِ، وتأباهُ مصالحُنا الإستراتيجيّةُ العليا. ويشملُ ذلك إعادةَ تعريفِ المفاهيمِ السّياسيّةِ، الّتي اَستخدمناها ونستخدمُها، في توصيفِ

حياتِنا السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ، وكذلك خطابنا، كمجتمعٍ وكدولةٍ، تجاه قضايا بلادِنا الأساسيّةِ، الموجّه للدّاخلِ وللخارجِ.

يحدوني الأملُ أن نواجهَ الواقعَ ونتركَ المكابرةَ، وأن تجدَ هذه الأفكارُ والرّؤى مكانًا لها في احتفالاتِ الدّولةِ الرّسميّةِ بمئويّتِها الأولى، بما يمنحُ جيلَ الشّبابِ شحنةَ أملٍ وتفاؤلٍ بأنَّ التّجديدَ والتّحديثَ هما من نوايا الحكمِ والدّولةِ في مئويّتها الثّانيةِ.

الملاحق

وسام النهضة المرصع (اردني).

وسام مئوية المملكة استلم بتاريخ ٢٥ ايار
٢٠٢١

وسام النهضة - الدرجة الاولى (اردني)

وسام الكوكب الأردني من الدرجة الاولى (اردني)

وسام الاستحقاق ماريتو المدني (اسباني).

وسام إيزابيل كاثوليكيا – (اسباني).

وسام الاستحقاق الوطني الفرنسي من رتبة ضابط

وسام الشرف الفرنسي من رتبة فارس

الوسام العالي للإمبراطورية البريطانية (GBE)

وسام الوردة البيضاء – فنلندا

وسام الاستحقاق لجمهورية المانيا الفدرالية – الصليب العظيم – الدرجة الاولى

وسام فارس الصليب العظيم الايطالي

الوشاح الأكبر لوسام الأرز الوطني اللبناني

وسام الشرف العالي المذهب والموشح للخدمات لجمهورية النمسا

وسام الاستحقاق للخدمة الدبلوماسية – الكوري

وسام غراند كوردون من طبقة وسام الشمس المشرقة– وهو اعلى وسام ياباني يمنح للاجانب سلم من قبل امبراطور اليابان ناروهيتو في القصر الامبراطوري نوفمبر ٢٠٢٠

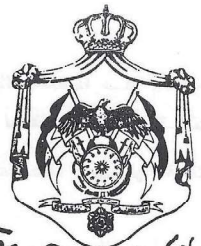

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٨ ذو الحجة سنة ١٤١١ هـ. الموافق ٢٠ حزيران سنة ١٩٩١ م. العدد ٣٧٦٢

عدد ممتاز

مراسيم

تأليف وزارة دولة السيد طاهر المصري

مديرية المطابع العسكرية

صورة عن عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٧٦٢ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩١ عدد ممتاز مراسيم تأليف وزارة دولة السيد طاهر المصري .

٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا دولة الأخ طاهر المصري حفظه الله

تحية المحبة والثقة والتقدير وبعد ،

فقد سعدنا بمعرفتك عن كثب لما يقارب عقدين من الزمان ، تابعنا خلالها كيفية أدائك ومستوى انجازك ، في كل منصب عام تبوأت ، فكنت دائما الكفيّ الأمين ، المتفاني في عمله والمطوّر لخبراته ، والقادر على الانتفاع بها. المتحمّل للمسؤولية بشجاعة ودراية واخلاص ، والملتزم بمصلحة الوطن وبالعمل من أجل عزّته وتعميق مسيرة الخير فيه ، والمعبّر في مواقفه وعمله عن الوحدة الوطنية الأردنية عنوان منعة الوطن وقاعدة البناء والنماء فيه .

وبالنظر الى استقالة حكومة دولة السيد مضر بدران ، فيسعدني أن أعهد اليك بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة وقد فاز الميثاق الوطني بمباركة الشعب واقراره له وفي وقت ما زال يجتاز فيه بلدنا ظروفا دقيقة تتطلب الكثير من الحرص والانتباه ، وقدرا كبيرا من الجهد المثابر الجادّ على سائر الأصعدة وفي مختلف الميادين ، استكمالا لما شرعت به الحكومة المستقيلة ، من عمل لتثبيت قواعد النهج الديموقراطي ، وتصدّيا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بسبب أزمة الخليج ، بما يتطلبه ذلك من استجماع للعزم والارادة والطاقات وتضافر الجهود ، ومن نظرة شمولية واعية متطوّرة لوضعنا الداخلي العام ، ولواقعنا العربي المؤلم ، وللتحولات الجارية في العالم ، وما يتمخض عنها من سياسات واتجاهات جديدة ، تنعكس على منطقتنا التي نحن جزء لا يتجزأ منها .

ان اقرار شعبنا لميثاقه الوطني قد آذن ببدء مرحلة جديدة تستدعي منا التأكيد على المباديء والمفاهيم والمرتكزات التالية منطلقا لبرنامج حكومتكم وبلوغا للغايات المأمولة بعون الله .

الصفحة الاولى من كتاب التكليف السامي لحكومتي ١٩٩١.

١٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الرسالة التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

دولة السيد طاهر المصري إثر تكليفه بتأليف الوزارة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم ايده الله ورعاه

تشرفت بكتابكم السامي الذى تفضلتم فعهدتم به اليّ تشكيل الوزارة الجديدة ،وانني اذ اعرب عن عميق اعتزازى بهذه الثقة الملكية الغالية التي منحتموني اياها في هذه المرحلة الدقيقة من حياة الاردن السياسية ، ومسيرته الديمقراطية النابضة بالحرية والمساواة وسيادة القانون،لارجو ان تتقبلوا مشاعر الاخلاص والمحبة ،سائلا العلي القدير ان يحفظ جلالتكم قائدا ورائدا وان يمدكم بعونه وتأييده ،وان يمنحنا القدرة على القيام بامانة المسؤولية التي اسندتم اليّ في خدمة الاردن العزيز.

ان حمل المسؤولية في هذا الوقت بالذات ليفع على كواهلنا اعباء مضاعفة للنهوض بمتطلبات العمل الديمقراطي في مرحلة ما بعد اقرار الميثاق الوطني . وهي مرحلة في نظرنا ليست مرحلة عادية ولا استمرارية روتينيه لما سبقها،فقد اشرع الميثاق الوطني الافاق لاستكمال بناء المؤسسات الدستورية الديمقراطية ضمن انظمةتراعي تطورالاردن في ترسيخ بناء دعائم الدولة الحديثة المبنيةعلى الوعي والعلم والعمل الدؤوب والنظرة الشاملة لظروف الوطن وواقع الامة ،والمتغيرات الدولية .

سيدى صاحب الجلالة ،

ان المبادئ والمرتكزات والاهداف الوطنية الكريمة التي تضمنها كتاب التكليف السامي هي الاسس التي يشرفني وزملائي ان نسير على هدى منها ، وفي طليعتها التأكيد على الوحدة الوطنية ،عصب هذا الوطن وسر منعته وسياجه الواقي . لقد اثبت الشعب الاردني ايمانه بهذه الوحدة الوطنية واستند اليها في الازمات الصعبة التي كانت ازمة الخليج اخرها ، وشد عليها وهو يقف صلبا عنيدا في وجه الاعاصير التي عصفت بالمنطقة ،ثم وهو

الصفحة الاولى من كتاب التكليف السامي لحكومتي ١٩٩١.

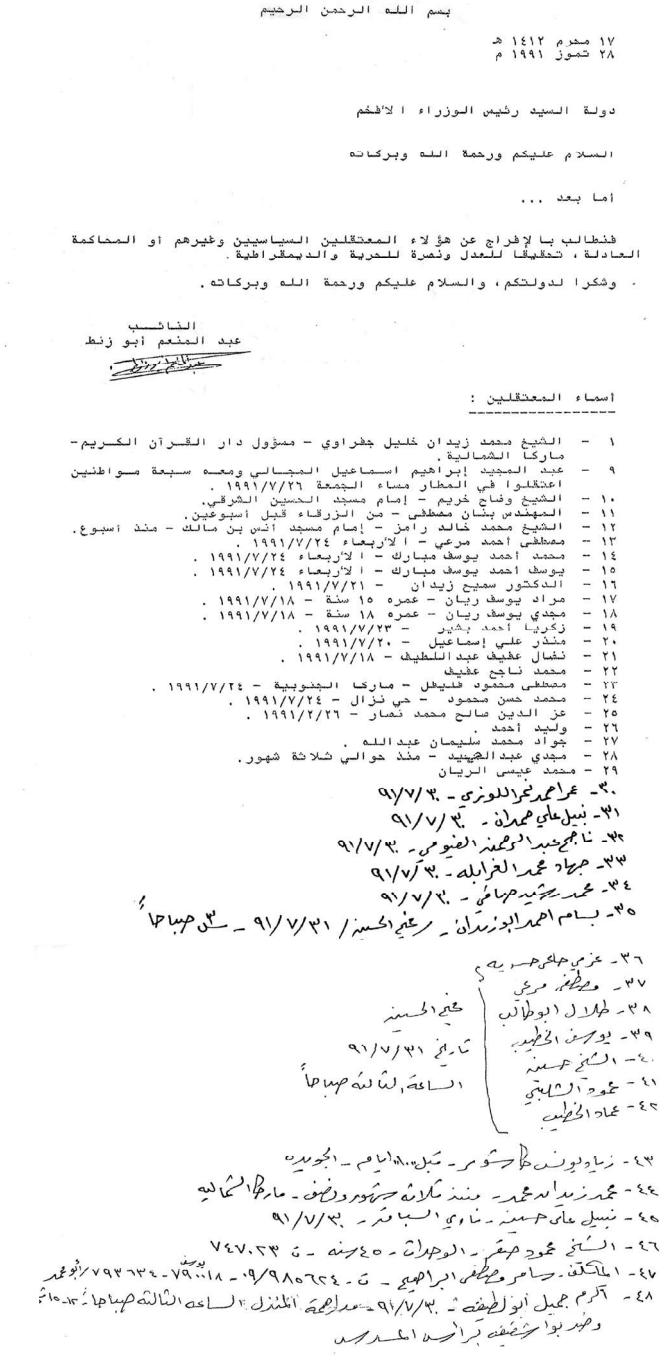

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧ محرم ١٤١٢ هـ
٢٨ تموز ١٩٩١ م

دولة السيد رئيس الوزراء الأفخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد ...

فنطالب بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين السياسيين وغيرهم أو المحاكمة العادلة، تحقيقاً للعدل ونصرة للحرية والديمقراطية.

وشكراً لدولتكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الناشب
عبد المنعم أبو زنط

أسماء المعتقلين :

١ - الشيخ محمد زيدان خليل جفراوي - ممثول دار القرآن الكريم - ماركا الشمالية.
٩ - عبد المجيد إبراهيم اسماعيل المجالي ومعه سبعة مواطنين اعتقلوا في المطار مساء الجمعة ١٩٩١/٧/٢٦.
١٠ - الشيخ وضاح خريم - إمام مسجد الحسين الشرقي.
١١ - المهندس بشار مصطفى - من الزرقاء قبل أسبوعين.
١٢ - الشيخ محمد خالد رامز - إمام مسجد أنس بن مالك - منذ أسبوع.
١٣ - مصطفى أحمد مرعي - الأربعاء ١٩٩١/٧/٢٤.
١٤ - محمد أحمد يوسف مبارك - الأربعاء ١٩٩١/٧/٢٤.
١٥ - يوسف أحمد يوسف مبارك - الأربعاء ١٩٩١/٧/٢٤.
١٦ - الدكتور سميح زيدان - ١٩٩١/٧/٢١.
١٧ - مراد يوسف ريان - عمره ١٥ سنة - ١٩٩١/٧/١٨.
١٨ - مجدي يوسف ريان - عمره ١٨ سنة - ١٩٩١/٧/١٨.
١٩ - زكريا أحمد بشير - ١٩٩١/٧/٢٣.
٢٠ - منذر علي إسماعيل - ١٩٩١/٧/٢٠.
٢١ - نشال عفيف عبد اللطيف - ١٩٩١/٧/١٨.
٢٢ - محمد ناجح عفيف
٢٣ - مصطفى محمود فليفل - ماركا الجنوبية - ١٩٩١/٧/٢٤.
٢٤ - محمد حسن محمود - حي نزال - ١٩٩١/٧/٢٤.
٢٥ - عز الدين صالح محمد نمار - ١٩٩١/٢/٢٦.
٢٦ - وليد أحمد.
٢٧ - جواد محمد سليمان عبد الله.
٢٨ - مجدي عبد الحميد - منذ حوالي ثلاثة شهور.
٢٩ - محمد عيسى الريان
٣٠- عمر محمد نمر اللوزي - ٩١/٧/٣٠
٣١- نبيل علي حمدان - ٩١/٧/٣٠
٣٢- ناجح عبد الرحمن الصوص - ٩١/٧/٣٠
٣٣- جهاد محمد الغرايلة - ٩١/٧/٣٠
٣٤- محمد حسن حمايل - ٩١/٧/٣٠
٣٥- بسام احمد ابو زيدان - رهن الحبس / ٩١/٧/٣١ - ٣ ص صباحاً
٣٦- عزمي جميل حمدونة
٣٧- مصطفى مرعي
٣٨- طلال ابو طالب
٣٩- يوسف الخطيب
٤٠- الشيخ حسنة
٤١- محمود الشيخ
٤٢- عماد الخطيب
٤٣- زياد يونس طه شقور - قبل ٣٠٠ ايام - المجيدية
٤٤- محمد زياد محمد - منذ ثلاثة شهور وظيف - ماركا الشمالية
٤٥- نبيل علي حسنة - شارع الباقة - ٩١/٧/٣٠
٤٦- الشيخ محمود حمد - الوحدات - ٤٥ سنة - ت ٧٤٧٠٢٣
٤٧- المكلف - حسام مصطفى ابراهيم - ت - ٠٩/٩٨٥٦٥٤ - ٠٧٩٠٠١٨ يوسف - ٧٩٢٦٣٤ أبو محمد
٤٨- آكرم جميل أبو لطيفة - ٩١/٧/٣٠ - صدارة المنزل الساعة الثالثة صباحاً - ٣ ص
وهو بوابة مرتفعة تراوحه الحدود

أحد أمثلة انفتاح حكومتي على الحوار وفتح المجال لمناقشة قضايا وطنية شائكة، وهي رسالة من عدة مراسلات أخرى في هذا الجانب. تاريخ ٢٨ تموز ١٩٩١.

المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم ،

١٩٩١/٨/١٨

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد ،

فتجدون بمرفقه رسالة موجهة الي ، تلقيتها من النائب السيد ليث شبيلات ، رئيس لجنة التحقيق النيابية ، خالية من الرقم والتاريخ كما أنها صورة وليست النسخة الاصلية ومسحوبة على القرطاسية الرسمية لمجلس النواب .

واني اذ أبعث بها الى معاليكم ، لاودّ أن أسجل الملاحظات الاتية :

- أستغرب كل الاستغراب الرسالة وفحوى ما تضمنته ، وعدم التزام صاحبها بأحكام وقواعد المخاطبة والمراسلة بين مجلس النواب ورئيس الوزراء والتي تقضي بأن يتم رفع أي استجواب أو استفسار أو طلب لنائب أو لجنة من لجان المجلس الى رئيس مجلس النواب أولا" وهو الذي يقوم بعد ذلك بتوجيه كتاب موقع منه الى رئيس الوزراء بما هو مطلوب نقله اليه أو الى الحكومة .

- ان السيد النائب رئيس اللجنة المذكورة ، بعمله هذا وبفحوى رسالته ، قد تجاوز بوضوح تام صلاحيات اللجنة التي يرئسها ، محاولا" أن يضعني شخصيا" وبعض الزملاء الاخرين في وضع يعرف هو تماما" أنه لا سلطة له عليه . مؤكدا" بهذا الخصوص أن أي تلميح أو غمز من خلال رسالته تلك الى شخصي أو الى زملائي هو أمر مرفوض تماما" .

- استنادا" الى أصول التعامل فيما بين السادة النواب عبر رئيسهم ، والحكومة عبر رئيسها ، والى القوانين والانظمة التي تحكم ذلك ، ومنها بالذات ما نص عليه النظام الداخلي لمجلس النواب ، فاني أرجو من معاليكم وقف مثل هذه التجاوزات ووضع حد سريع لها ، وأتمنى لو تكرمتم بتوجيه السيد النائب رئيس اللجنة ولفت نظره الى ضرورة مراعاة الاصول في التعامل المستقبلي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية شكلا" وموضوعا" ، وفق مبدأ احترام الانظمة والقوانين النافذة المفعول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

طاهر المصري

الرسالة الجوابية التي أرسلتها للنائب ليث شبيلات حين كنت رئيساً لمجلس الوزراء حول أصول التعامل بين النواب بتاريخ ١٨ أب ١٩٩١.

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ طاهر المصري حفظه الله

تحية المحبة والثقة والتقدير وبعد ،

فقد سعدنا بمعرفتك عن كثب لما يقارب عقدين من الزمان ، تابعنا خلالها كيفية أدائك ومستوى انجازك ، في كل منصب عام تبوأت ، فكنت دائما الكفيّ الأمين ، المتفاني في عمله والمطوّر لخبراته ، والقادر على الانتفاع بها. المتحمّل للمسؤولية بشجاعة ودراية واخلاص ، والملتزم بمصلحة الوطن وبالعمل من أجل عزّته وتعميق مسيرة الخير فيه ، والمعبّر في مواقفه وعمله عن الوحدة الوطنية الأردنية عنوان منعة الوطن وقاعدة البناء والنماء فيه .

وبالنظر الى استقالة حكومة دولة السيد مضر بدران ، فيسعدني أن أعهد اليك بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة وقد فاز الميثاق الوطني بمباركة الشعب واقراره له وفي وقت ما زال يجتاز فيه بلدنا ظروفا دقيقة تتطلب الكثير من الحرص والانتباه ، وقدرا كبيرا من الجهد المثابر الجادّ على سائر الأصعدة وفي مختلف الميادين ، استكمالا لما شرعت به الحكومة المستقيلة ، من عمل لتثبيت قواعد النهج الديموقراطي ، وتصدّيا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بسبب أزمة الخليج ، بما يتطلبه ذلك من استجماع للعزم والارادة والطاقات وتضافر الجهود ، ومن نظرة شمولية واعية متطوّرة لوضعنا الداخلي العام ، ولواقعنا العربي المؤلم ، وللتحولات الجارية في العالم ، وما يتمخض عنها من سياسات واتجاهات جديدة ، تنعكس على منطقتنا التي نحن جزء لا يتجزأ منها .

ان اقرار شعبنا لميثاقه الوطني قد آذن ببدء مرحلة جديدة تستدعي منا التأكيد على المباديء والمفاهيم والمرتكزات التالية منطلقا لبرنامج حكومتكم وبلوغا للغايات المأمولة بعون الله .

الصفحة الاولى من كتاب التكليف السامي بتأليف حكومتي بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٩١.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم .....
التاريخ ٨ محرم ١٤١٥
الموافق ١٩٩٤/٦/١٨

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه

ونحن نضرع الى الباري في عليائه ان يكلأكم بعظيم عنايته ، وان يحفظكم بجليل رعايته وان يدثركم بأستار نعمته ويسبغ عليكم موفور الصحة ، ويمدكم بأسباب القوة ويثبكم على طريق اسلافكم الغر الميامين ، موئلا للحكمة ومنارة للحق ورائدا للحرية والرفعة.

واذ تغمر قلوبنا ثقة أنتم أهلها ، وتجيش في صدورنا معاني الفخار بأسره أنتم سليلها وعميدها ، ويغشانا يقين بحاضر ومستقبل أنتم ربانه وعماده ، ويرتفع بنا الى ذرى المجد دور تؤدونه وأمانة توفونها واضطلاع بالمسؤوليات أنتم نموذج ومثال الاضطلاع بها وأدائها.

فاننا ، يا صاحب الجلالة ، نواب الأمة نخاطبكم فيما يشبه بوح الذات للذات . فعلاوة على أنكم معقد الرجاء والراعي الصالح الذي قاد المسيرة وسط ما لا يحد من التحديات ، فأنتم رأس السلطة التشريعية الأردنية العريقة خاصة ، والسلطات الثلاث عامة. ونبسط أمامكم ملاحظاتنا التي نستهدف من وراء بسطها الارتقاء بالأداء الوطني الأردني الى المكان والمكانة ، حيث تخف الأعباء الثقال الملقاة على عاتقكم ، وتصبح السلطات كافة مؤسسات عون لكم لا مؤسسات اتكاء عليكم في كل صغيرة وكبيرة.

لقد بات جليا ، يا صاحب الجلالة ، ان ما استهدفتموه من وراء اطلاق الديموقراطية والحريات العامة ومأسسة الدولة والمشاركة في صناعة القرار وتحمل مسؤولياته ، بات محفوفا بنهج لا يقود الى مراميكم النبيلة ، ولا يسفر عن أداء متوازن متكامل او قدرة تسيير ذاتيه تستطيع ان تتصرف على الصعد كافة عندما تكون قادرة على تمثل واستيعاب توجهاتكم الحكيمة وسياساتكم الوطنية والقومية التي تكرسونها في سركم وعلنكم.

ان اول ما يتوق اليه نواب الأمة هو أن تتعمق صلتهم المباشرة بجلالتكم ، تلك الصلة التي يتحقق مرجونا الوطني منها دون تدخل أو وساطة بين القائد وممثلي شعبه المخلص.

٢/٠٠٠

الرقم	الاسم	التوقيع	الرقم	الاسم	التوقيع
١-	عبد المنعم ابو زيد		٢١-		
٢-	د. عبد العزيز		٢٢-		
٣-			٢٣-		
٤-	ابراهيم سماره الزعبي		٢٤-		
٥-	الدكتور عبد الرزاق طبنجي		٢٥-		
٦-	عبد موسى البزاز		٢٦-		
٧-	د. مصطفى		٢٧-		
٨-	د. ابراهيم زيد الكيلاني		٢٨-		
٩-	علي عبد الوارث		٢٩-		
١٠-	جمال العزيز		٣٠-		
١١-	جمال أحمد العدلوني		٣١-		
١٢-	محمد داود		٣٢-		
١٣-	د. عبد المجيد نعمة		٣٣-		
١٤-	محمد الخطيب		٣٤-		
١٥-			٣٥-		
١٦-			٣٦-		
١٧-			٣٧-		
١٨-			٣٨-		
١٩-			٣٩-		
٢٠-			٤٠-		

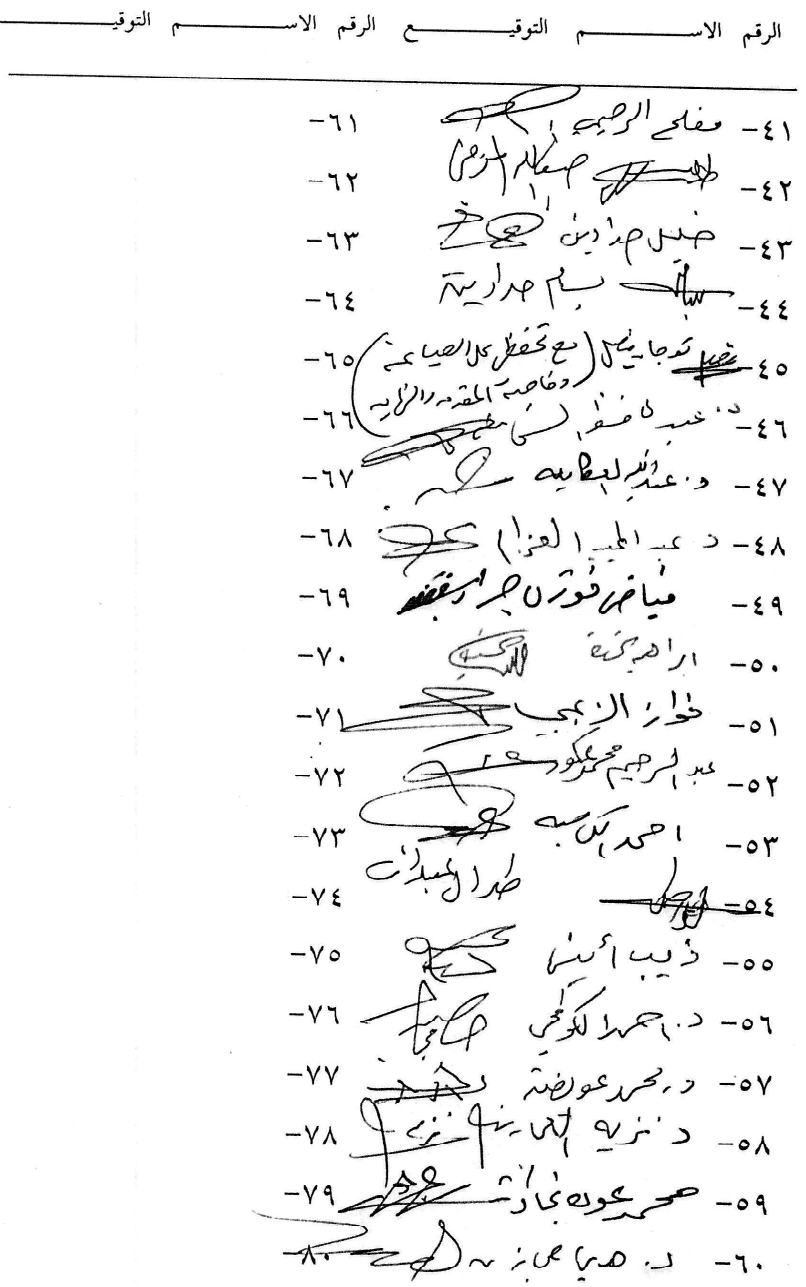

الصفحة الأولى والتواقيع على المذكرة التي وقعها النواب في ١٨ حزيران ١٩٩٤ مطالبين بإقالة حكومة الدكتورعبد السلام المجالي وقمت بتسليمها لجلالة الملك حسين، ولم تنشر نهائياً .

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــان من

الكتلة الدستورية

تلجأ الدول في الشدائد الى رص صفوفها وتلاحم قواها والتصدي للأخطار جبهة واحدة يصعب اختراقها ، وقد استطاع الأردن اجتياز أزمة الخليج مرفوع الهامة موفور الكرامة من خلال تلاحم الشعب مع قيادته وتعاون السلطتين التشريعيه والتنفيذية بانسجام تام في السياسة والموقف ، وكان التمايز في التفاصيل مصدر إغناء لتجربتنا الديمقراطيه .

يواجه الأردن والمنطقة في هذه الأيام أزمة مصير ، في وقت يتميز بتفكك العالم العربي وتناحره حتى أصبح الصراع العربي العربي يأخذ الأولويه على الصراع العربي الاسرائيلي ، ويتم تجويع شعب العراق والافتئات على حقوقه وكرامته دون ان يرتفع الصوت العربي بالرفض ناهيك عن موقف عربي يتجاوز الأزمة ويرفض استمرار الظلم والاستقواء . في هذه المرحله تزداد اسرائيل قوة وعنفواناً ، وتهيمن قوة عظمى منفردة على مقدرات العالم، فتسيطر على المنظمات الدوليه وتتجه الى معالجة الصراعات الاقليميه وفقاً لرؤيتها ومصالحها.

إن وطناً يواجه هذه المعطيات ، وهو يشكو من الخلل الاقتصادي الداخلي الذي يتمثل في البطالة والفقر وقلة الموارد ، ويعاني مواطنه من الاحباط نتيجة الهزائم العربيه المتصله وعدم وضوح الحلول المطروحه ، يحتاج اكثر من اي وقت آخر الى تراص الصفوف وتوحيد الكلمه لتعزيز وحدة الوطن وتمتين قواه الذاتيه في التعامل مع معطيات السلام والحلول السلميه المطروحة واستخدام التباين في الاراء والمواقف لتقوية الموقف الأردني .

ان حكومة السيد طاهر المصري قد افتقدت المصداقيه منذ تشكيلها ، حين أعلنت إنها ليست حكومة مفاوضات وهي تتجه اليها كما افتقدت روح الفريق الواحد المتجانس وتجاوزت معظم الفعاليات السياسية في الأردن . لقد كانت كلمة الكتلة الدستوريه في جلسات الثقة بحكومة المصري أسلوباً اخلاقياً في لفت نظر الحكومة الى مظان قصورها وقد التزم الرئيس المصري في رده على الكتله بأن تكون حكومته ممثلة لكل الشعب الأردني وان تتلافى ما نأخذه عليها كفاءة وتمثيلاً وتجانساً . وقد جاء منحنا الثقة للحكومة رغم عدم قناعتنا بانها حكومة المرحله تقديراً منا لخطورة الموقف وما يترتب على عملية سقوط الحكومه ، ولجماً للقوى الاقليميه التي تحركت لخلخلة الوحدة الوطنيه .

لقد مارس الرئيس طاهر المصري في تعديله الوزاري الأخير نفس الأسلوب الذي مارسه الناء تشكيل حكومته ، رغم أنه أول رئيس للوزراء يأتي من مجلس النواب ، فقد تجاوز العديد من الفعاليات السياسيه واستدرج بعضها للرفض.

استقبل الرئيس المصري بطلب منه صباح يوم الخميس ١٩٩١/١٠/٣ رئيس الكتلة الدستوريه وعرض عليه منصب نائب رئيس الوزراء فرفض رئيس الكتله العرض وأكد استمرار ترشيحه لرئاسة مجلس النواب ، وأوضح لرئيس الوزراء ان رأى الكتله هو تشكيل حكومة قوية جديده ، أو على الأقل اجراء تعديل جذري عليها يتلافى ما نأخذه عليها ، وعندها فان الكتلة على استعداد للمشاركة وفق شروط واضحة وهي ليست على استعداد للمشاركة في ترقيع الحكومة الحاليه ، وعندها طلب رئيس الحكومة من رئيس الكتلة إمهاله حتى صباح السبت لدراسة الموضوع ، الا ان التعديل قد جاء بعد ساعات قليلة من انتهاء اللقاء .

ان الكتلة الدستورية عندما منحت الثقة للحكومة رغم أنها لم تكن ممثلة بها فإنها فعلت ذلك إثباتاً لحسن النيه وابتعاداً عن الاهداف الشخصيه في المناصب الوزارية ، غير أن الكتلة ترفض أن يتم تجاوزها والتغاضي عن ثقلها البرلماني في المشاركة بأتخاذ القرار السياسي والتشاور حول مستقبل الوطن اعتماداً على أن التزام الكتلة الأكيد بالمصلحة الوطنيه والقومية كفيل بإبقاء دعمها للحكومة .

إن الكتلة الدستورية من منطلق انتمائها لهذا الوطن وولائها للعرش الهاشمي ، ترى أن الحكومة الحالية عاجزة عن مواجهة متطلبات المرحلة وتعلن عدم استمرار الثقة بها .

عمان - السبت : ١٩٩١/١٠/٥

بيان الكتلة الدستورية في المجلس النيابي الحادي عشر الذي هددت الكتلة فيه بحجب الثقة عن حكومتي ٥ اكتوبر ١٩٩١ .

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت حكومة السيد طاهر المصري عاجزة عن مواجهة متطلبات المرحلة الراهنة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن النواب الموقعين في أدناه، يعلنون أن هذه الحكومة لا تتمتع بثقتهم، ويطالبونها بالاستقالة.

١٩٩٦/١٠/١٦

فخري قعوار

عبد الله العظامات

د. حسني الشياب

د. احمد عبيدات

د. ناصر ابو حمدية

سليم الزعبي

الشيخ

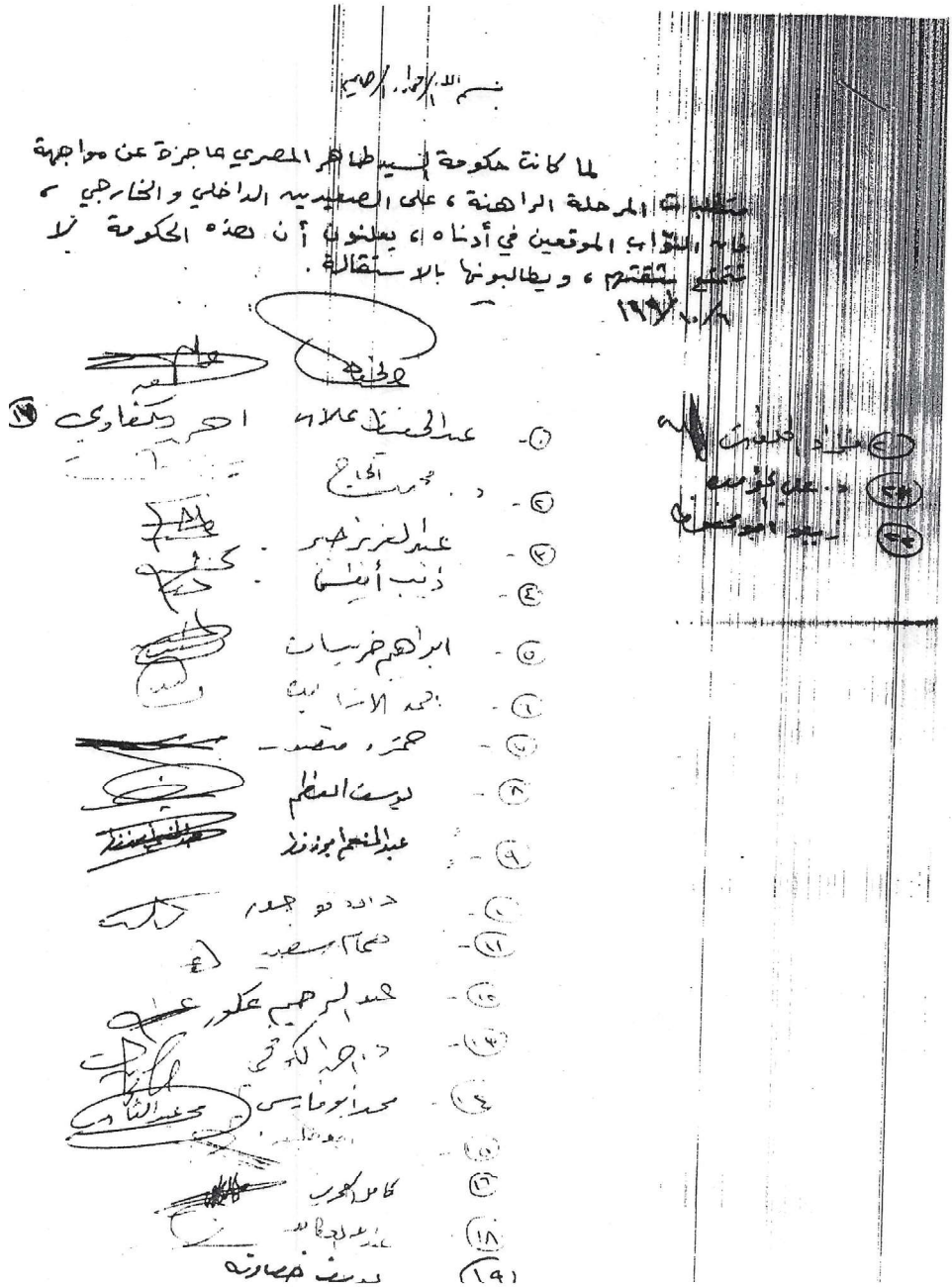

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت حكومة إسبيطاليا المصري عاجزة عن مواجهة
متطلبات المرحلة الراهنة، على الصعيدين الداخلي والخارجي،
فإن النواب الموقعين في أدناه، يعلنون أن هذه الحكومة لا
تحظى بثقتهم، ويطالبون بالاستقالة.

١٩٩٧/١٠/٨

(١) - عبد الحميد عطاء
(٢) - د. محمد الكاج
(٣) - عبد العزيز هبر
(٤) - ذينب أبيلما
(٥) - ابراهيم خريسات
(٦) - احمد الاسدي
(٧) - حمزة منصور
(٨) - يوسف المعلم
(٩) - عبد المنعم أبو زند
(١٠) - خالد أبو شعيرة
(١١) - صخر بسيسو
(١٢) - عبد الرحيم عكور
(١٣) - د. أحمد الكرمي
(١٤) - محمد أبو فارس
(١٥) - عبد الناصر
(١٦) - كامل الكوت
(١٧) - عبد الجواد
(١٨) - يوسف صوالحة
(١٩) -

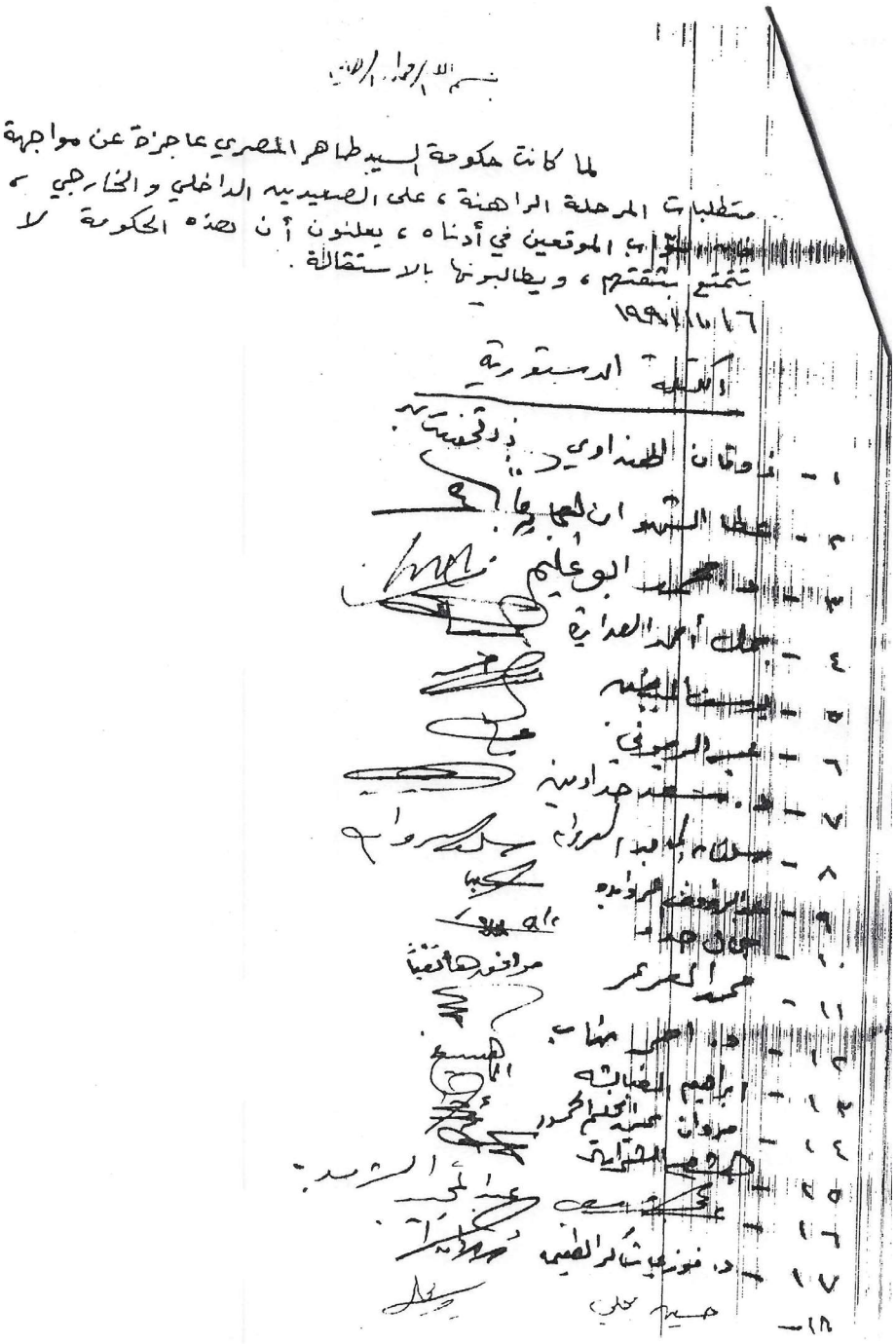

بيان النواب بسحب الثقة من حكومتي وأسمائهم وتوقيعاتهم ٦ اكتوبر ١٩٩١.

المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء

الاخ الكريم السيد محمود الكايد المحترم
رئيس تحرير الـــرأى

تحية طيبة وبعـــد،

اكتب اليكم مفاتحا بموضوع كان وما يزال هاجسي قبل ان اكـــون مسوءولاحكوميا ، وكنت وما ازال اتوقع باستمرار ان اجد من يسبقنـــي الى طرقه مباشرة او ان ياتي بمبادرة خيرة من صحافتنا كونها المعنية اكثر من غيرها بهذا الامر المتعلق بعادة اجتماعية طارئـــــة وغريبة افرزتها التطورات غير الطبيعية التي شهدها مجتمعنـــــا خلال سنوات سابقة.

ثم جاء تاليف الوزارة الجديدة وما رافق ذلك من لجوء العديـــد من فئات مجتمعنا المختلفة الى الاعلان في الصحافة كاسلوب للتعبيـــر عن تهانيهم ومباركتهم بنصوص واحجام مساحات اظهرت تسابقـــــا لا يبرره التعبير عن صادق المشاعر، وقد جاء ذلك حافزا لي لكي افضي لكم بما في خاطري حول هذا الموضوع.

انني بصفتي مواطنا ونائبا اشعر بانه في ظل اوضـــــاع الاردن الداخلية والخارجية، الاقتصادية منها والسياسية، اضحـــي من الضروري ،بل ومن الواجب القومي ، ان تجرى عملية تجسير عاجلـــة للفجوة مابين فئات الناس ، اجتماعيا واقتصاديا ،ودعم المساواة بينهم بكل السبل الممكنة لاعادة الامور الى طبيعتها ،واعادة مجتمعنـــــا الى اصوله السابقة التي تخلخلت ،وذلك بخطوات جديدة قديمة بعيدة عـــن

٢/٠٠

المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء

- ٢ -

المظهر ،تغلق الباب امام ابراز التفاوت الطبقي الاجتماعي بين ابناء اسرتنا الواحدة.

من هنا تجيء رسالتي هذه معبرا فيها عن رأيي الشخصي بان مثل هذه الاعلانات الخاصة بالتهنئة للوزراء وغيرهم من المسؤولين والمواطنين، او الاحجام غير المعتادة لاعلانات الوفاة والعزاء لا تعبر عن طبيعة مجتمعنا الاردني وحقيقته.

انني اذا اتمنى على اخواني واصدقائي رؤساء التحرير مراعاة هذا الامر في المستقبل فانني لعلى ثقة بانكم ستجدون مجتمعين الوسيلة المناسبة لتحجيم هذه المسألة ودرء ابعادها غير الحميدة والتي ستكون على المدى القريب سيئة للوطن والمواطن.

ان قطاعات كبيرة من مجتمعنا تتطلع الى مثل ذلك، وان صحافتنا، التي تشكل مدرسة، ستكون النموذج في تقديم ما هو افضل واسلم. اقول هذا من خلال حرصي على فتح صفحة جديدة في العلاقات الانسانية والتخلص من بعض العادات الاجتماعية الطارئة والغريبة، واضم صوتي الى اصوات من سبقوني الى ذلك بدء بمن وضعوا " وثيقة السلط" التي تلمست جروحا غريبة ومؤذية في الجسد الاردني ووضعت العلاج لها.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق .

مع بالغ تقديري ومودتي لكم،

طاهر المصري

الموافق ٦ ١٤/٧/١٩٩١

رسالتي لرؤساء تحرير الصحف اليومية حيث كنت رئيساً للوزراء حول حرية الصحافة متمنياً عليهم تحجيم نشر اعلانات التهاني في الصحف بتاريخ ١٤ تموز ١٩٩١.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

٥٧٨٥

الرقم ٥١ / ١٢ / ١

التاريخ ١٤١١/١٢/ ٢٦

الموافق ٦/ ٧/ ١٩٩١

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيا بنسخة من الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من تاريخ ١٩٩١/٧/٨ لاقرار الامور الواردة فيها.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة/ الى الجريدة الرسمية، مع صورة عن الارادة الملكية السامية.

قرار رقم ٨٩/٣٨٩

رسالتي لمجلس النواب أدعو فيها لعقد دورة استثنائية لمناقشة الثقة بحكومتي وبمبادرة مني بتاريخ ٦ تموز ١٩٩١.

المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء

يوجد حاليا" ٤ فروع لبنك القاهرة عمان في كل من نابلس ، رام الله ، الخليل ، جنين ، وهذه هي الفروع التي كانت مفتوحة لهذا البنك قبل عام ٦٧ ، اضافة الى فرع مدينة القدس • وقد طلب العديد من بلديات ومواطني الضفة فتح فروع جديدة للبنك هناك • وقد أيّدت في ذلك الحين كوزير للخارجية مثل هذا التوجه • الا ان دولة رئيس الوزراء رفض ذلك الطلب • الان عاد البنك المركزي وكتب بالموافقة على فتح فروع لنفس البنك في كل من بيت لحم ، طولكرم ، قلقيلية وأريحا • وقد أيدت طلبه • وسوف يتم الاتفاق بين البنك المركزي وبنك القاهرة على الاجراءات •

لذلك ، فانني أرى أن حاجة السكان قد تمّ تغطيتها بشكل مناسب في الوقت الحاضر •

أما بالنسبة لفتح بنوك أو فروع جديدة ، فانني أعتقد أن المقصود هنا فتح بنوك محلية جديدة ، ولا أوافق على هذا التوجه لسببين :

١ - لا نستطيع أن ندع بنوك غير أردنية وغير مسيطر عليها من قبلنا التعامل بالدينار الاردني خوفا" من أن تقوم هذه البنوك بتعرفات أو اجراءات نقدية أو مالية أو ادارية تضر بالدينار وتدفقه عبر الضفتين ، خاصة وأن هذه البنوك قد تصبح أداة في يد سلطات الاحتلال •

٢ - أعتقد أن الترخيص لهذه البنوك سيتم من قبل البنك المركزي الاسرائيلي • وهذا يعني أن مثل هذه البنوك سوف تخضع للوائح البنكية الاسرائيلية ، وسوف تخضع لشروط التعامل مع البنك المركزي الاسرائيلي بما في ذلك ايداع الودائع المناسبة لديهم بالدينار أو بالعملات الاجنبية أو حتى بالشيكل •

هذا الموضوع يحتمل الانتظار خاصة وأن بنك القاهرة عمان يغطي كافة مدن الضفة الرئيسية ويقدم خدمات كبيرة للسكان •

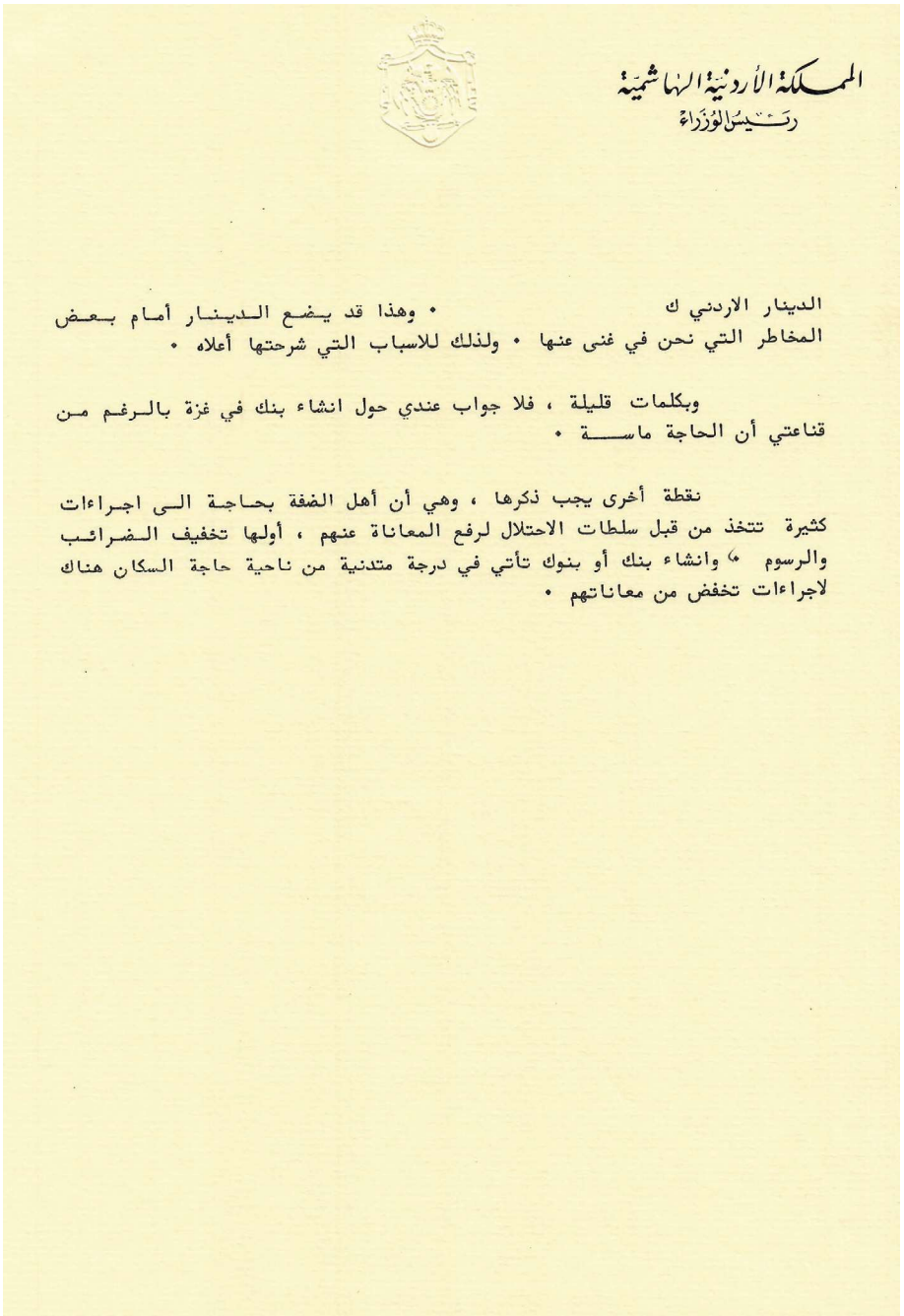
المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء

الدينار الاردني ك • وهذا قد يضع الدينار أمام بعض المخاطر التي نحن في غنى عنها • ولذلك للاسباب التي شرحتها أعلاه •

وبكلمات قليلة ، فلا جواب عندي حول انشاء بنك في غزة بالرغم من قناعتي أن الحاجة ماسة •

نقطة أخرى يجب ذكرها ، وهي أن أهل الضفة بحاجة الى اجراءات كثيرة تتخذ من قبل سلطات الاحتلال لرفع المعاناة عنهم ، أولها تخفيف الضرائب والرسوم ، وانشاء بنك أو بنوك تأتي في درجة متدنية من ناحية حاجة السكان هناك لاجراءات تخفض من معاناتهم •

موقف حكومتي من موضوع فتح فروع للبنوك الأردنية في الضفة الغربية خدمة لآهالي الضفة.

وحدة الهوية الوطنية

إن الهوية الوطنية الواحده هي الأساس الجامع لأبناء الوطن في وحدة واحدة غير قابلة للتقسيم ، وهذه الهوية الوطنية حق مطلق لكل من يحمل الجنسية الوطنية. يترتب مفهوم المواطنة على تلك الهوية الجامعة، حيث يتضمن ذلك المفهوم حقوقا للمواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل أو الرأي ، وهذه الحقوق هي واجبات على الدولة تجاه مواطنيها وفي مقدمتها العدالة والمساواة والحريات الشخصية وتكافؤ الفرص وضمان الحياة الكريمة ، وفي مقابل تلك الحقوق يترتب على المواطن واجبات تجاه الدولة يأتي في مقدمتها الانتماء الوطني وحماية الهوية الوطنية والدفاع عن الوطن والاعتزاز به والمشاركة في العمل العام واحترام حقوق الآخرين.

إن التعددية صفة طبيعية في كل مجتمع، وقد تكون في العرق أو الدين أو الطائفة أو الجهة أو المنبت أو الموقف السياسي، وهي تمثل هويات فرعية للمواطنين تثري المجتمع وتغني الوحدة الوطنية عندما تكون رافدا وليس بديلا عن الهوية الوطنية وعندما لا تغدو تعددية في الولاءات السياسية أو عناوين لتقسيم عناصر المجتمع الواحد.

1

ان الهوية الوطنية الاردنية التي بدات بالتشكل منذ بداية القرن العشرين كاحدى الركائز الاساسية للمشروع العربي الهاشمي ، امتدت لتصبح أكبر من الجغرافيا المحددة للدولة. معتمدة الفكرة أساسا للهوية. وتعمق هذا المفهوم باصدار قانون منح الجنسية عام ١٩٤٩وقبل وحدة الضفتين والذي منح الحق لاهل فلسطين التاريخية (باستثناء اليهود) الذين يقيمون في الضفتين بالحصول على الجنسية الأردنية واعتبارهم مواطنين أردنيين ، وجاء اعلان الوحدة عام ١٩٥٠ ، فتشكل النظام السياسي من الارث التاريخي ومن جميع المكونات الاجتماعية في الوطن.

استمر هذا الفهم للوحدة والتعبير السياسي للمواطنة بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧ وبقي أهالي الضفة الغربية يتمتعون بمواطنتهم الأردنية كاملة دون انتقاص.

ولضمان ادارة حقوق المواطنين الأردنيين من أهل الضفة الغربية في الأملاك والمغادرة عبر الجسور وحمايتها من ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، فقد تم استعمال البطاقات ذات الألوان المختلفة.

ان التداعيات السياسية في المنطقة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ وتعزيز دور الهوية الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها خاصة بعد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير

2

الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيد للشعب الفلسطيني وبدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، أدى لمراجعة أردنية للأوضاع السياسية والاعتبارات الاقليمية والتي نتج عنها قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ والذي نظم العلاقة مع أهالي الضفة الغربية وحقوقهم المدنية والسياسية.

ان ما تروج له أطراف اسرائيلية بحلم الوطن البديل يهدف الى بث الفتنة ، مما يستدعي تعزيز قدرة الشعبين على التوحد في مواجهتها والحفاظ على تعزيز الهوية الأردنية والفلسطينية كلٌ على أرضها. ويتطلب حماية الهويتين الحفاظ على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على أرضه واقامة دولته المستقلة واعتبار ذلك مصلحة وطنية أردنية عليا لحماية الأردن وأمنه وسيادته من عبث الأطماع الاسرائيلية التي يتم الترويج لها.

بناء على ما تقدم، يجب التأكيد على ما يلي:

- ان حماية الهوية الأردنية على أرضها بأهمية حماية الهوية الفلسطينية على أرضها ، للحفاظ على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أرضه. كما أن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني مصلحة وطنية عليا وهدف أردني بقدر ما هو فلسطين .

3

- ان حمايـــة الهـــويتين كـــل علـــى أرضـــها وعـــدم التـــداخل القـــانوني أو السياســـي بينهما مقدمة للابتعاد عن التفسيرات الخاطئة واغلاق منافذ الفتنة.

- المواطنـــون الأردنيـــون بمـــن فـــيهم حملـــة البطاقـــة الصـــفراء متســـاوون فـــي الحقـــوق والواجبـــات ولا يُنـــتقص مـــن حـــق أحـــدهم فـــي مواطنتـــه لأي ســـبب وفـــق أحكام الدستور.

- ان الحفـــاظ علـــى البطاقـــة الصـــفراء واجـــب لضـــمان حقـــوق حامليهـــا فـــي ممتلكاتهم وحقهم في تصاريح لم الشمل للضفة الغربية.

- ان حملـــة البطاقـــة الخضـــراء مواطنـــون فلســـطينيو الجنســـية يتمتعـــون بحقـــوقهم المدنيـــة فـــي الأردن فـــي حـــين يمارســـون حقـــوقهم السياســـية فـــي فلسطين.

- أبنـــاء قطـــاع غـــزة المقيمـــون فـــي الأردن مواطنـــون فلســـطينيون تـــوفر لهـــم الدولـــة الخـــدمات الممكنـــة فـــي الوقـــت نفســـه الـــذي تعمـــل فيـــه علـــى تمكيـــنهم مـــن العودة الى قطاع غزة.

- ان حـــق العـــودة و التعـــويض للاجئـــين الفلســـطينين حـــق فـــردي وجمـــاعي وحمايتـــه والحفـــاظ عليـــه واجـــب وطنـــي ، ومســـؤولية الدولـــة الأردنيـــة أفـــراد ومؤسسات القيام بكل جهد للحفاظ على هذا الحق وحمايته .

- ان حق العودة للأراضي الفلسطينية حق مقدس يجب الحفاظ عليه والعمل بكافة السبل لحمايته وهو غير مرتبط بقدرة الدولة الفلسطينية على استيعاب الراغبين بالعودة ضمن حدودها ، وهو حق يجب كفالته بأبعاده السياسية والمدنية.

- ان فك الارتباط أصبح حقيقة واقعة وتم تنفيذ جميع اجراءاته ولم تعد هناك حاجة الى الاستمرار في تنفيذ تعليماته الا من خلال قرارات تصدر عن مجلس الوزراء وفقا لأحكام القوانين بما فيها قانون الجنسية.

طاهر المصري فايز الطراونة عبدالرؤوف الروابدة رجائي المعشر

عبد الاله الخطيب أمين محمود أنيس القاسم وجيه عزايزة

5

رسالة عن الوحدة الوطنية كتبت من عدة شخصيات سياسية ولكنها لم تر النور ولم ترسل او تنشر

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الخارجية

الرقم ع ك/ ٧/ ٢٣٨/ ١٢٦
التاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

THE HASHEMITE KINGDOM
OF JORDAN
Ministry of Foreign Affairs

Ref. No. .....
Date .....

معالي السيد طاهر المصري

يسرني ابلاغكم صدور الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٥ تاريخ ١٢/ ١/ ١٩٧٥ المتضمن تعينكم سفيرا في وزارة الخارجية براتب شهري قدره مبلغ ١٦٠ دينارا وذلك اعتبارا من ١٥/ ١/ ١٩٧٥.

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الدولة للشؤون الخارجية

نسخه / لمعالي وزير المالية
نسخه / = = = / الموازنة
نسخه / رئيس ديوان الموظفين
نسخه / لسعادة مدير المراسم
نسخه / للمساعد المالي / الرواتب
نسخه / لرئيس المراقبة الرابعة
نسخه / للمحاسب المفوض
نسخه / للادارى

الأخ العزيز أبا نشأت حفظه الله

اصيبك تحية أخوية خالصة من سجن كروير الأميركي، راجياً لك عن خالص الشكر والتقدير لسؤالك عني ورعاية ابني زياد والعائلة جزاك الله خيراً وأرجو منه تعالى أن يوفقكم ويجزيكم كل الخير خاصة في ظروفي الراهنة التي لا أستطيع فيها أن أرد لكم ولو شيئاً قليلاً من الجميل.

لكما أرجو تبليغ خالص أن ترفعوا نيابة عني أسمى آيات الشكر والتقدير لذوي الكبير الذي تفضلوا لرعاية ابني وعائلته والعائلة فقد أن صلوا في يوم الكريسماس عام ٢٠٠٢. وأرجو أن الله تعالى أن

تحفظه والعائلة الكريمة وأن يوفقه
لي صيانه وحمله .

كما أرجو أن تنقلوا منه تحياتي
وشكري الى كل الأصدقاء الأوفياء الذين
بادروا عني ويهتمون بأمر العائلة .
شكراً جزيلاً مع أطيب التحيات الى الأخت
الكريمة أم نشأت

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طارق عزيز

سجن كربلاء بغداد

كانون اول ٢٠٠٧

المعتقد مرارة الحنظل وطعم ما تتجرعه الموت
والظروف الراهنة .١

رسالة بخط يد المرحوم طارق عزيز خلال اعتقاله في السجن في بغداد كانون الاول ٢٠٠٧ .

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الخارجية

The Hashemite Kingdom of Jordan
MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

لمأ بيه دولة العم ابو نشأت ١١ ك٢

١٩٩١/٦/٢٩

معالي الاخ الدكتور علي اكبر ولايتي حفظه الله
وزيـــــر الخارجيـــــة
جمهوريـــة ايـــران الاسلاميـــة - طهـــران

يسرني بعد ان انهيت زيارتي الى بلدكم الشقيق ان اتوجه اليكم ببالغ الشكر والامتنان على حفاوتكم وحسن ضيافتكم ورعايتكم التي اكدت على عمق روابط الاخوة بين بلدينا وشعبينا. وكلي ثقة ان علاقاتنا الثنائية قد دخلت عهدا مبشرا بالخير لنا ولامتنا الاسلامية.

هذا مع فائق التقدير لكم ولاخوانكم في القيادة الايرانية لما ابديتم من مشاعر طيبة تجاه الاردن، آملا ان تستمر اتصالاتنا وان نلقاكم في بلدكم الاردن في المستقبل القريب بأذن الله.

اخوكم
طاهر المصري

ع/ع

حضرة صاحبِ الجلالةِ الملك عبد الله الثّاني بن الحسين المُعظّم

سيّدي صاحب الجلالةِ،

أرفــعُ إلى مقامِكم السّامي أسمى آياتِ الولاءِ والاحترامِ، داعيًا الله العليّ القدير أنْ يحفظَكم برعايتِهِ، وأنْ يمتّعَكم بموفورِ الصّحّةِ والعافيةِ، وأنْ يسدّدَ على طريقِ الخيرِ والصّلاحِ والإصلاحِ خطاكم.

لقد شرّفْتَني يا سيّدي بحملِ مسؤوليّةِ رئاسةِ مجلسِ الأعيانِ لثلاثِ دوراتٍ متتاليةٍ. ووجَّهْتَني في حينهِ إلى ضرورةِ أنْ يتحمّلَ المجلسُ مسؤوليّاتِهِ الدّستوريّةَ والوطنيّةَ الكاملةَ، بآعتبارِ أنَّ مجلسَ الأعيانِ يضمُّ نخبةً من ذواتِ البلدِ الّذين لهم الباعُ الطّويلُ والخبرةُ في شؤونِ السّياسةِ والقانونِ وفي الإدارةِ، وبآعتبارِ أنَّ دورَ المجلسِ أساسيٌّ فــي إنضاجِ وإتمامِ البرنامجِ الإصلاحيِّ الّذي كنتم تعدّون له. وتوافقْتُ مع جلالتِكم في ذلك. وعاهدتُ الله وعاهدتُ نفسي على أنْ أحافظَ على معاني هذه المسؤوليّةِ، وعلى هذا التّوافقِ بكلِّ ما أوتيتُ من تصميمٍ وقدرةٍ، لكي نحميَ الوطنَ ونُبقي الرّبيعَ الأردنيَّ الإصلاحيَّ على طريقِ العدلِ والمساواةِ من أجلِ ترسيخِ دولةِ القانونِ والمؤسّساتِ. وقبل هذا وذاك، من أجل تطبيقِ مبادىءَ ومفاهيمِ الدّستورِ والحفاظِ على ثوابتهِ نصًّا وروحًا.

وأدعو الله العليَّ القديرَ، أنْ أكونَ قد حقّقتُ شيئًا من هذه المهامِّ، وأنْ أكونَ قد تمكّنْتُ من تلبيةِ تلك التّوجّهاتِ والقناعاتِ بقدرِ آستطاعتي. فقد وضعتُ كلَّ خبرتي وجهدي في خدمةِ هذه الأهدافِ والغاياتِ النّبيلةِ. وكانت مواقفي وآرائي

الّتي أدفعُ بها وأدافعُ عنها منزّهةً عن أيّ غرضٍ، وبعيدةً عن كلّ الأجنداتِ سوى الأجندةِ الوطنيّةِ ومصلحةِ الوطنِ والشّعبِ، ولا شيءَ غير ذلك. وكان رأيي وموقفي ذا وجهٍ واحدٍ، أقـولُ ما أؤمنُ به في الغرفِ المُغلقةِ وفي الفضاءِ الفسيحِ سواء بسواءٍ. وطبّقتُ على نفسي، قبلَ غيري، أشدَّ وأدقَّ معاييرِ النّزاهةِ والصّدقِ مع النّفسِ ومع الشّعبِ ومع المسؤولين. كما طبّقْتُ وٱلتزمتُ بمعاييرَ وطنيّةٍ لا رجعةَ عنها ولا رياءَ في تبنّيها والإيمانِ بها، تؤمنُ بالأردنّ الوطنِ والهويّةِ وبالأردنّ المقرّ وليسَ الممرّ، وتؤمنُ بالشّعبِ وبالقيادةِ الهاشميّةِ، وتؤمنُ بالدّيموقراطيّةِ والإصلاحِ، وتؤمنُ بدولةِ المواطنةِ وبمدنيّتِها، وتؤمنُ أنَّ القضيّةَ الفلسطينيّةَ هي قضيّتُنا نحن الأردنيّين الأولى. وآمنتُ بأنَّ الأمّةَ العربيّةَ هي هويّتي ووعائي الإنسانيُّ والحضاريُّ والثّقافيُّ والتّاريخيُّ.

وتشرّفْتُ برئاسةِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ الّتي تكوّنتْ من 50 شخصًا يمثّلون شرائحَ سياسيّةً وٱجتماعيّةً وٱقتصاديّةً ومجتمعيّةً متعدّدةً تمثيلًا شبهَ شاملٍ لمكوّناتِ المجتمعِ الأردنيِّ. وتضمّنتِ الوثيقةُ الّتي وضَعَتْها اللّجنةُ مشروعًا وتوصياتٍ متكاملةً للإصلاحِ الشّاملِ في المملكةِ، وبالذّاتِ أوصَتْ بقانونِ ٱنتخابٍ يتوافقُ مع الأهدافِ الّتي حدّدَتْها الرّسالةُ الملكيّةُ وقرارُ مجلسِ الوزراءِ بهذا الشّأنِ. وحقّقَتِ اللّجنةُ توافقًا وطنيًا رائعًا بين كافّةِ الأطيافِ المُمثّلةِ فيها. وٱستطاعتْ بتوافقِها في حينهِ أن تساهمَ في مدِّ جسورِ التّواصلِ وفي بثِّ الثّقةِ مع الجمهورِ المتحرّكِ والتّوّاقِ لأنْ يستمرَّ الرّبيعُ الأردنيُّ في مسارهِ الإصلاحيِّ. وبالفعلِ، فقد لقِيَتْ مخرجاتُ اللّجنةِ قبولًا وتأييدًا واسعًا لدى الكافّةِ. وتمنَّيْنا أنْ يكونَ توافقُ اللّجنةِ مثالًا يُحتذى داخلَ المجتمعِ الأردنيِّ الأوسعِ.

فالتّوافقُ هو هدفٌ إستراتيجيٌّ ومطلوبٌ لكي يكونَ الإصلاحُ مؤسّساتيًّا شاملًا غيرَ مجـزوءٍ. وكانت توجيهاتُ وتأكيداتُ جـلالتكم بهذا الخصوصِ، حافزًا ومنارةً لأعضاءِ اللّجنةِ في السّيرِ في الاتّجاهِ الإصلاحيِّ الواضحِ والصّحيحِ، وفي التّوافقِ على القانونِ. وحذّرتم جلالتكم من أنَّ التّلكّؤَ في إقرارِ ذلك ستكون له آنعكاساتٌ سلبيّةٌ على حياةِ المجتمعِ الأردنيّ.

.....

صاحب الجلالةِ،

أستذكرُ في حضرةِ جلالتِكم الأسسَ والمفاهيمَ الّتي أَمَّنْتْ لنا منذ عقودٍ الأمنَ والاستقرارَ، وجعلتِ اللُّحمة الوطنيّةَ والنّسيجَ الاجتماعيَّ الوطنيَّ قويًّا متماسكًا، الأمر الّذي دعمَ مفهومَ الأمنِ والآمانِ في وطننِا، وجعَلَنا نقفُ صامدين في وجهِ الأنواءِ والعواصفِ والصّراعاتِ الّتي عصفتْ في المنطقةِ وتعصفُ اليومَ في سماءِ دولِ الجوارِ الملتهبِ المحيطِ بنا، وفي وجهِ تآمرِ دولٍ وجماعاتٍ من الدّاخلِ والخارجِ. لقد أصبحَ من الضّروريِّ أنْ نسترجعَ مفهومَ الدّولةِ من أيدي التّشرذمِ والانقسامِ والتّناقضِ ومن تراجعِ هيبةِ الدّولةِ من حالةِ التّسيبِ الأمنيِّ الّذي نعاني منه بشكلٍ غيرِ مسبوقٍ.

فــي ضوءِ ذلك كلّهِ، ولأسبابٍ شخصيّةٍ وخاصّةٍ، وآنسجامًا مع نفسي وما أؤمنُ به وعملتُ من أجلهِ، فإنّني أشعرُ أنّه قد حانَ الوقتُ كي أسلّمَ الأمانةَ وأنْ أخلدَ للرّاحةِ وأُخلي موقعي بعد خدمةٍ عامّةٍ زادتْ عن 45 عامًا، ملتمسًا من سيّدي صاحبِ الجلالةِ قبولَ آستقالتي من مجلسِ الأعيانِ آعتبارًا من تاريخهِ.

شاكرًا لجلالتكم الدّعمَ والتّفهّمَ الّذي حظيتُ به خلال عملي. ومؤكّدًا لجلالتِكم أنّني سأبقى الجنديَّ الأردنيَّ المخلصَ والمنضبطَ في خدمةِ الأردنّ والعرشِ، في أيّ وقتٍ وفي كلّ وقتٍ. وسأبقى بإذنِ الله الأردنيَّ المنتمي والمؤمنَ بالله والوطنِ والشّعبِ.

حمى الله الأردنّ وحمى الله جلالةَ الملكِ رمزًا وقائدًا.

المخلص

طـاهـــر المصـــري

ترددت كثيرًا في كتابِ هذهِ الرسالة . وترددت أكثر فيما إذا كان مناسبًا نشرها الآن بعد شهور طويلةٍ من إنشائها. ولم تطل حيرتي طويلًا . فقـد ظهرت لي بِوضوح مساوىء الاستقالة حيث كانت البلاد والشعب في وضع صعب وكانت الدلائل تشير إلى أن الحكومة سوف تنسحب من تعهداتها بتنفيذ توصيات لجنة الحوار الوطني. وصدف في حينه إن زوجتي تعرضت في مطار الملكة علياء إلى حادث كيدي مدبر. وكنت أعلم أنني لو اخترت اسلوبًا آخر للرد لكنت صببت الزيت عـلى النار. لذلك (عديت) للعشرة وربما للعشرين قبل أن أتصرف .
لذلك كتبت تلك الرسالة في هذه الأجواء وكتمت

P U R E I S T H E T R U T H

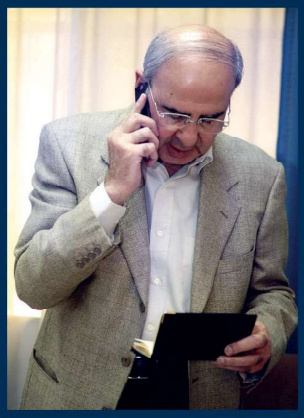

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629